

النشاط مع

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا





الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: شراكة ذات فائدة متبادلة

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي منطقة متنوعة تحمل إمكانات نمو لم تتجسد بعد. وعلى الرغم من التحديات الجغرافية السياسية التي تواجهها هذه الدول، فهي تتمتع بموقع جغرافي متميز في ملتقى الطرق مع أوروبا وإفريقيا وآسيا؛ وسكان من الشباب الذين تزداد نسبة التعليم بينهم؛ وإمكانات عظيمة في قطاعات مثل مصادر الطاقة المتجددة والتصنيع والسياحة وخدمات تنمية الأعمال.

وعلى مدى العقود السابقة، نفذت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إصلاحات لزيادة الانفتاح الاقتصادي والتنوع وتنمية القطاع الخاص. أدت هذه الإصلاحات بصفة مبدئية إلى زيادة الاستثمار ونمو تجاري واقتصادي؛ ولكن هذه الإصلاحات لم تكتمل ولم تعالج القضايا الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية. يجب أن تأخذ المزيد من الإصلاحات الشاملة بهدف تبني نماذج لتنمية شاملة ومستدامة تقدم فرصاً أفضل للجميع، وعلى الأخص للشباب وللنساء. تبقى عملية التحول والتغيير غير مكتملة والمجتمع يطالب بصفة مستمرة بتغيير فعلي. و تفرض التطورات الأخيرة، مثل انخفاض أسعار الهيدروكربونات، ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية في بعض الدول، في حين تفتح مجال الفرص أمام دول أخرى. والأهم من ذلك أن النزاع وأزمة اللاجئين يبرزان ضرورة استعادة الاستقرار والبدء في إعادة البناء وتقديم فرص إلى المهجرين والسكان المضيفين على حد سواء. إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منخرطة بنشاط في دعم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تصميم وتنفيذ أجندات إصلاحات طموحة. إن الروابط الثقافية والاقتصادية القوية بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي أسس شراكة مع المنطقة بدأت منذ عقد. ويفضل بنائها على أدوات ومقاييس ومعايير وطرق عمل معترف بها دولياً لعبت هذه الشراكة دور الريادة في الحوار حول السياسات العامة والتعلم من الأقران وبناء القدرات على المستوى الإقليمي والمستوى الوطني على حد سواء. وهي تركز على الاستثمار والحكومة العامة وحوكمة الشركات واللامركزية والشفافية والنزاهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والمشاريع، ضمن قضايا أخرى. كما شجعت الشراكة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على مشاركة أكبر للأصوات غير الحكومية مثل ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. وإستفادات من التنسيق المتزايد بين المنظمات الدولية وبنوك التنمية ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف.

ويوجد في محور هذه الشراكة مبادرة الحوكمة والتنافسية من أجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي أطلقت عام 2005 كملتقى للعمل المشترك على المستوى الإقليمي و الوطني. ومع تمديد مهمة التعاون التي تقوم بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من 2016 إلى 2020، سيستمر تطور التعاون بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتكيف مع أولويات التنمية في الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة العالمية؛ ورعاية النمو الاقتصادي المستدام والشامل؛ وتعزيز الحوكمة والسلام والأمن والأهم من ذلك تشجيع مشاركة الشباب والنساء في الاقتصاد والحياة العامة. كما أن الشراكة ستجعل عملنا يتوافق مع الجهود العالمية مثل تلك التي انعكست في أجندة 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة.

وتفتخر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون الذي اضطلعت به على مدى عشر سنوات، ويبرهن هذا الكتيب على نطاق وعمق عملنا معا. في حاضرنا الذي يطرح تحديات، تلتزم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون والتنسيق مع النظم الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لجلب سياسات أفضل من أجل حياة أفضل للمنطقة بأسرها.

أنخيل جوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

41	الحوكمة العامة وحوكمة الشركات		منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
42	تعزيز سيادة القانون	2	ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
43	تعزيز النزاهة والحوكمة المسئولة		مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحوكمة
45	بناء حكومات منفتحة ومبتكرة	5	والتنافسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
47	إدارة المخاطر	10	دعم لتحسين في الحوكمة والإدارة
	رفع مستوى حوكمة الشركات بالنسبة للمشروعات الخاصة	11	شراكة دوفيل
48	والمشاريع المملوكة للدولة	13	البرنامج الخاص بالمغرب
		14	تشجيع التعاون الفعال من أجل التنمية
49	الصناعة والابتكار		
50	بناء اقتصاد معرفة	18	أجندة مستدامة وشاملة للنمو
51	دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال		تنفيذ إصلاحات هيكلية من أجل التنوع الاقتصادي والنمو
	تشجيع الاستثمار في البنية التحتية وتقديم الخدمات	19	المستدام والشامل
52	العامة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص	21	بناء المرونة والتكيف في أوضاع ما بعد النزاعات
		23	دعم مهارات الشباب وإمكانية توظيفهم و إدماجهم
54	البيئة والطاقة	25	معالجة قضية عدم المساواة بين الرجل والمرأة
55	دعم النمو الأخضر	27	تشجيع المهارات من خلال التعليم والتدريب
57	مكافحة تغير المناخ	28	تشجيع التنمية الإقليمية والمدن المستدامة و التمدين
58	تحسين حوكمة المياه	29	زيادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي
59	العمل على الوصول إلى طاقة موثوقة ونظيفة	30	
		31	سلسلة أداء الأسواق
61	الملاحق	31	الارتقاء ببيئة الاستثمار
	المشاركة في كيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	32	تشجيع التجارة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية
61	وأنشطتها على مستوى الحكومات	34	تشجيع المنافسة السليمة
62	الانضمام إلى الأدوات القانونية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	35	رفع الوعي المالي
63	المشاركة في مبادرات وشبكات		
63	الحوار والبيانات	36	إعداد الميزانيات وتحصيل الإيرادات والمصروفات
		37	تحسين تحصيل الإيرادات والإدارة المالية
		38	زيادة الشفافية والامتثال في مجال الضرائب
		39	تعزيز إعداد الميزانيات والمشتريات العامة



منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لا يمكن تجاهل أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للعالم. فقد ساهمت على مدى آلاف السنين في التقدم التاريخي والعلمي والثقافي للبشرية. وهي تضم سكانا من الشباب الديناميكي. وتستأثر بحصة كبيرة من موارد الطاقة العالمية، وتحمل إمكانية تعزيز روابط التجارة والاستثمار في أنحاء العالم. وتواجه المنطقة أيضا تحديات معروفة جيدا مثل انخفاض التنوع الاقتصادي والضرورة الحتمية لتحسين نظم التعليم والبنية التحتية، والسيناريو المعقد للسياسة والحوكمة والحوافز المرتفعة أمام الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشرائح كبيرة من المجتمع. و إن الوضع الهش وغير المستقر في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب التوتر الجيوسياسي في المنطقة يعقّد من الأمر و يجعل من الإجابة على هذه التحديات بطريقة مستدامة أمرا مستعجلا.

ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تشارك بنشاط مع الشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في معالجة هذه التحديات من خلال طرق عمل ثبتت فعاليتها و هي الحوار الإقليمي والتعلم من الأقران ودعم الإصلاحات.



مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحوكمة والتنافسية من أجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبرنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتحكمها مجموعة قيادية تقدم الإرشاد الاستراتيجي.

تبنى المبادرة منهاجاً أفقياً في تناول الحوار العالي المستوى وبناء الوفاق والإجماع مع معونة فنية على مستوى العمل والتحليل وبناء القدرات من خلال شبكات متخصصة تتعلق بالسياسات. وتعمق المبادرة تأثيرها عن طريق التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين وتنسق جهودها مع محافل دولية أخرى.

تركز المهمة التي تمتد حتى 2020 على ما يلي:

- دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي لخفض التشنث الاقتصادي وتسهيل اندماج الدول في سلاسل القيمة العالمية.

تسهّل المبادرة التعاون بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتشجيع السياسات التي تتعلق بالنمو المستدام والشامل. وهي تعالج الاحتياجات الإقليمية وأولويات التنمية بما في ذلك اندماج النساء والشباب عن طريق الوظائف والمشاركة في صنع السياسات. كما أنها تأخذ في الاعتبار تنوع المنطقة بتقديم دعم مستهدف إلى كل دولة من دول المنطقة. وتعتمد المبادرة على طريقة عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بحوار السياسات وتبادل الممارسات الحسنة وبناء القدرات من أجل تنفيذ الإصلاحات.

إن المبادرة التي أسست بناء على طلب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تجمع بين حكومات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتتألف المبادرة من دعمتين، هما برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط

مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المجموعة القيادية
(برئاسة تونس وإسبانيا والسويد)

برنامج التنافسية
مزيد من الاستثمار الأفضل وتنمية القطاع الخاص
من أجل نمو شامل ومستدام

برنامج الحوكمة
إصلاحات القطاع العام من أجل خدمات جيدة
وضع السياسات بأسلوب شامل والشفافية

التعاون مع المبادرات الدولية
شراكة دوفيل؛ مبادرة دعم تحسين الحوكمة والإدارة؛ شراكة الحكومة المنفتحة؛ لجنة مساعدات التنمية-الدول العربية التي تقدم التعاون في التنمية، الخ

دعم إقليمي وطني من خلال
(أ) تقييم السياسات
(ب) حوار السياسات
(ج) استشارات بشأن السياسات وبناء القدرات

التعاون مع شركاء إقليميين/دوليين
البنك الإفريقي للتنمية، جامعة الدول العربية؛ المفوضية الأوروبية؛ البنك الدولي، صندوق النقد الدولي؛ صندوق النقد الآسيوي؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحوكمة والتنافسية من أجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- تشجيع تشارك وشمول النمو الاقتصادي من خلال سياسات ترمي إلى دعم اللامركزية ومزيد من الاستثمار في البنية التحتية والتنوع الاقتصادي والإنتاجية وشمول أكبر للنساء والشباب.
- دفع تنمية الدول التي توجد في وضع هش أو وضع نزاع من خلال التشارك في المعرفة والممارسات السليمة والدعم في تنفيذ الإصلاحات.
- تعزيز روابط المبادرة مع أجنحة التنمية الأوسع نطاقاً من خلال مبادرات عالمية مثل أهداف التنمية المستدامة وتعميق الشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية.

www.oecd.org/mena



المشاركون في الفريق التوجيهي لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحوكمة والتنافسية من أجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 9 نوفمبر 2015، الرباط، المغرب.

”تمر تونس بمرحلة حاسمة من تاريخها وتخرط في عملية مهمة للانتقال السياسي. إن مشاركة بلادنا في رئاسة الولاية الرابعة لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2016-2020) ستكون إشارة سياسية قوية واعترافاً بالزعامة الإقليمية لتونس من حيث السياسات العامة، وعلى الأخص فيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال. تعهدت تونس بتقديم



عدد من الأفكار والإصلاحات بصدد إعداد سياسات استثمار أفضل وتشجيع ريادة الأعمال وجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي وتحسين نوعيتها لتعزيز تنافسيتها وخلق وظائف. سيبلغ هذا التعاون المعزز أوجه مع عقد الاجتماع الوزاري لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العاصمة التونسية يومي 3 و 4 أكتوبر 2016 مما سيتيح مناقشة السياسات اللازمة لدعم النمو الشامل والمستدام للبلاد وللمنطقة بأسرها.”

فاضل عبد الكافي، وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، تونس، الشريك في رئاسة برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

”منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعكف بنشاط على دعم التنمية والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تساند السويد برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتشارك في رئاسته منذ عام 2011. وأقول بكل فخر واعتزاز إن هذا البرنامج الذي يعتمد على حوار السياسات وآراء الخبراء والتحليل في إطار شبكات



إقليمية خاصة يتصدر التعامل مع المجالات الرئيسية التي تتعلق بالسياسات. تشمل هذه المجالات الاستثمار والتجارة. والمساواة بين الرجل والمرأة وحقوق المرأة في المجتمع. وهو أيضا مخصص لتعزيز مؤسسات المجتمع المدني دعما لتنمية قوية وشاملة ومستدامة”

أنیکا ماركو فيتش، سفيرة السويد لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الشريكة في رئاسة برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

”تتطلع تونس إلى تناوب رئاسة مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للحكومة والتنافسية من أجل التنمية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تفخر تونس بتولي هذه المهمة وتدرك المسؤوليات التي تنطوي عليها. نحن كرئيس لدعامة الحكومة نكرس جهودنا لتأسيس علاقات تعاون جديدة بين دول المنطقة وتشجيع تشارك الممارسات السليمة في قضايا الحوكمة العامة الرئيسية



من أجل زيادة التكامل الإقليمي والنمو الشامل. تأتي رئاسة هذه المبادرة في الوقت المناسب بينما تونس تعهدت بالمشاركة في طائفة من الإصلاحات الهيكلية وتبذل جهودا في الاستجابة لتطلعات المواطنين إلى مزيد من الشفافية والمسئولية وفرص تكامل أفضل وتشارك أكثر عدلا في ثمار النمو.”

عبيد البريكي، وزير الوظيفة العمومية والحوكمة، تونس، الشريك في رئاسة برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

”في الوقت الذي تواجه دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات سياسية واقتصادية. يعمل برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الاستجابة لاحتياجات وطلبات الحكومات والمواطنين في المنطقة. واعتمادا على أكثر من عشر سنوات من الخبرة والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ستناقل ولايتنا الجديدة 2016-2020 قوة



شبكات حوكمة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتقديم المعاونة في التنفيذ في مجالات حساسة مثل الشباب والمساواة بين الرجل والمرأة وانفتاح الحكومة وسيادة القانون وتقديم الخدمات. ظلت إسبانيا تدعم برنامج حوكمة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ البداية وتدعو جميع الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى الانضمام إلى الشراكة الاستراتيجية في تشجيع الإدارة الرشيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.”

خوسي إيجناسيو رت، سفير إسبانيا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والشريك في رئاسة برنامج حوكمة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحوكمة والتنافسية من أجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

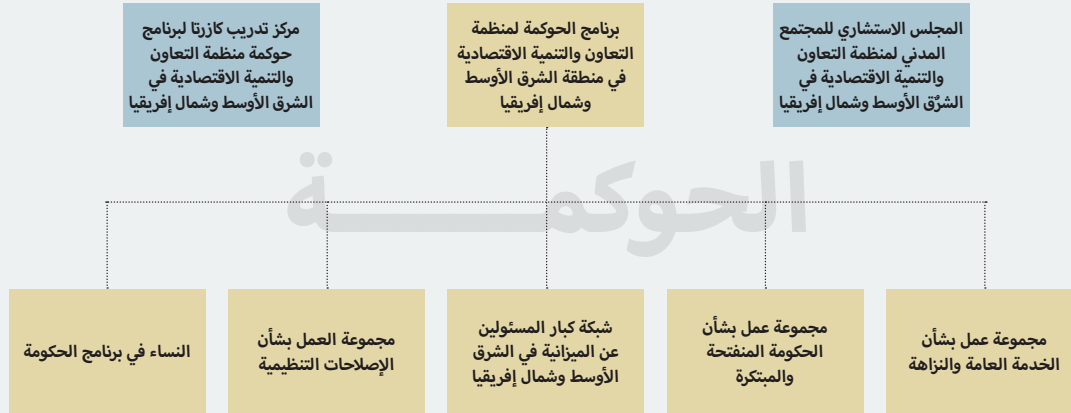
وشاملة وطرق ووسائل الحكم والمساواة بين الرجل والمرأة والحكم المحلي وسيادة القانون. تعالج هذه الأنشطة إدماج الشباب كموضوع جوهري. يشترك برنامج الحوكمة صنّاع السياسات والمجتمع المدني ومؤسسات مستقلة ومجالس نيابية. وهو يساهم أيضا في مبادرات متعددة الأطراف مثل دعامة حوكمة شراكة دوفيل من أجل الدول العربية في المراحل الانتقالية وشراكة الحوكمة المنفتحة.

www.oecd.org/mena/governance

www.tcmnaoecd.org/en

إن برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يدعم إصلاحات القطاع العام من أجل دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية قدما والاستجابة للتوقعات المتزايدة للمواطنين من حيث جودة الخدمات وصنع سياسات شاملة والشفافية.

إن برنامج الحوكمة شراكة استراتيجية للتشارك في المعرفة والخبرة بهدف نشر معايير ومقاييس ومبادئ الإدارة الرشيدة ودعم الثقة والنمو الشامل. تركز أنشطته الإقليمية وعلى مستوى كل دولة بعينها على حوكمة منفتحة



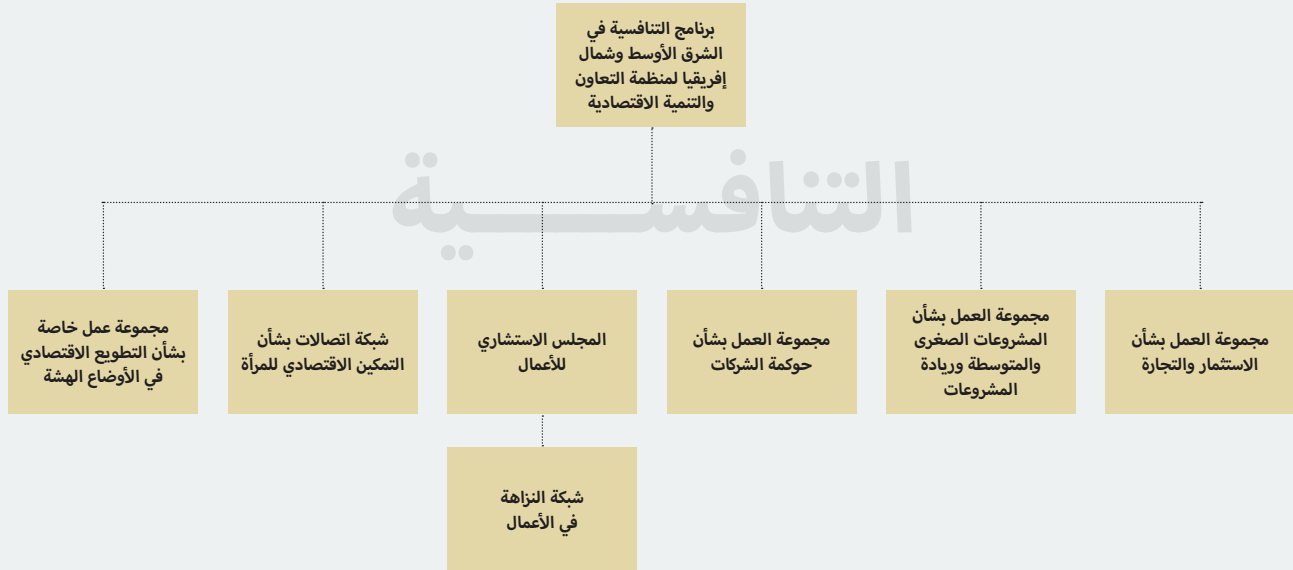
من أجل دعم نشر الممارسات الجيدة وبناء القدرات في القطاع العام، أسست منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكلية الإدارة الإيطالية الوطنية مركز تدريب برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في كازرتا عام 2012. تتمثل مهمة المركز في تقديم دورات تدريبية لدعم الإدارات العامة للدول العربية للارتقاء بفعالية وكفاءة القطاع العام ومبادئ الإدارة الرشيدة. إن مركز حوكمة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يدخل رسميا في عداد خطة العمل بشأن الحوكمة المنفتحة ومكافحة الفساد لشراكة دوفيل من أجل الدول العربية في المراحل الانتقالية (دعامة الحوكمة). يتعاون المركز بصورة وثيقة مع معاهد تدريب إقليمية أخرى، مثل المنظمة العربية للتنمية الإدارية المنبثقة عن جامعة الدول العربية ومنتدى معاهد الحوكمة للتدريب - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والمركز جزء أيضا من الشبكة العالمية لكليات الحكم بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

أوجه الترابط وآثار ذلك على النظم الاقتصادية المحلية، مثلا عن طريق سلاسل القيمة العالمية، وأنشطة برنامج التنافسية تبتسط أيضا العناصر التي تتعلق بالمرأة والشباب في عمليات صنع السياسات، ويسهم عمله في جهود شراكة دوفيل من أجل الدول العربية في المراحل الانتقالية والتعاون الصناعي الأوروبي المتوسطي ومبادرات أخرى.

www.oecd.org/mena/competitiveness

يساهم برنامج التنافسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تحسين بيئات الأعمال من أجل استثمار أكثر وأفضل وتمتية القطاع الخاص بوصفه محركا للنمو الاقتصادي المستدام والشامل.

يقوم برنامج التنافسية على أساس برنامج منفتح ومشارك تشارك فيه الحكومات وممثلو القطاع الخاص وهيئات مانحة ومنظمات دولية وخبراء. وتشجع أنشطته مزيدا من الاستثمار والتجارة الدوليين في الوقت الذي يبحث



دعم تحسين الحوكمة والإدارة

المعيشة المتزايدة في المجتمع. تعمل مبادرة تحسين الحوكمة والإدارة نحو بناء قدرات القطاع العام والارتقاء بالحوكمة الأفقية وتحسين تصميم وتنفيذ إصلاحات الإدارة العامة بما فيها تحديد الأولويات بصورة ملائمة ووضع ترتيب ملائم للخطوات وميزانية ملائمة. إن مبادرة تحسين الحوكمة والإدارة تنسق بصورة وثيقة مع برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

www.sigmaxweb.org

دعم تحسين الحوكمة والإدارة مبادرة مشتركة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم من أجل تعزيز الإدارات العامة وتنفيذ إصلاحات الحوكمة في الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي ودول مجاورة مثل الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس.

إن الإدارة الرشيدة وإدارة عامة تعمل جيدا أمران أساسيان في بناء واستدامة الثقة بالحكومة وفي تأسيس الإصلاحات الهيكلية الضرورية من أجل معايير



شراكة دوفيل من أجل الدول العربية في المراحل الانتقالية

والمتوسطة والشمول المالي وتمكين المرأة. وهي تضم الدول الصناعية السبع بالإضافة إلى روسيا والدول العربية في المراحل الانتقالية (مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن). والدول الشريكة (الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة) والمنظمات الدولية بما فيها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية التي تنشط في العمل في المنطقة. تم تأسيس صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2012 في إطار الشراكة لتقديم منح للتعاون الفني من أجل دعم تنفيذ الإصلاحات التي تتطور داخليا والخاصة بكل دولة من الدول العربية في المراحل الانتقالية.

شراكة دوفيل محفل وملتقى لأطراف متعددة يقدم الدعم السياسي والمالي إلى الدول العربية الست في مراحل انتقالية وهي مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن.

أطلقت شراكة دوفيل عام 2011 كجهد دولي رعته مجموعة الدول الثماني آنذاك لدعم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مراحلها الانتقالية الديمقراطية والاقتصادية عقب الربيع العربي. وفرت شراكة دوفيل على مر هذه السنين منتدى للتعاون في عدة مجالات للسياسات بما فيها الإدارة الرشيدة ومشاركة المجتمع المدني وخلق الوظائف وتنمية المشاريع الصغيرة



مؤتمر كبار مسؤولي شراكة دوفيل بشأن "الحوكمة الاقتصادية" المقر الرئيسي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في باريس، فرنسا، 6 مايو 2015.

إن شراكة دوفيل لمجموعة الدول الصناعية السبع محفل وملقى فريد من نوعه للحوار بين الدول العربية في المراحل الانتقالية وأعضاء مجموعة الدول الصناعية السبع والشركاء الإقليميين والمنظمات الدولية ذات العلاقة. وعلى الرغم من التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة، صاحبت الشراكة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جهود



الإصلاح التي تنهض بها من أجل بناء نظم اقتصادية مستقرة ومزدهرة وشاملة. ومنذ عام 2011، حشدت الشراكة جهودها بما في ذلك من خلال صندوق المرحلة الانتقالية والدعم السياسي والمالي للإصلاحات بهدف تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي الكلي ونشر الإدارة الرشيدة. وخلق الوظائف والتنوع الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي. تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية شريكا أساسيا في هذه الجهود الكبيرة، والمنظمة تحت إشراف وحدة المعاونة والحوكمة العالمية تسهم في تنشيط حوار السياسات من خلال مبادرات مثل التأثير على الحوكمة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فالبناء على التجارب والممارسات الحسنة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذلك أدواته ومعاييرها. ومشروعاتنا في ظل صندوق المرحلة الانتقالية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقدم إسهما قويا لنشر الإدارة الرشيدة والمنفتحة ونظم ضريبية أكثر عدلا وشفافية وبيئة أكثر فعالية تؤدي إلى الاستثمار وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة أكبر للمرأة في صنع السياسات. وتلك ليست سوى أمثلة قليلة. تشهد هذه المبادرات بالتزام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالعمل مع شركائنا في دوفيل لتطبيق سياسات أفضل من أجل حياة أفضل في أنحاء المنطقة.

جابريل راموس، مديرة شؤون العاملين بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومستولة المعاونة وإعداد المؤتمرات لمجموعة الدول العشرين

www.menatransitionfund.org

لعبت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دورا بارزا في شراكة دوفيل منذ مراحلها المبكرة، فمن جانب، دعمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية رئاسات متعاقبة لمجموعة الدول الصناعية السبع في صياغة أولويات للسياسات من أجل عمل الشراكة بناء على خبرة وشبكات مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحوكمة والتنافسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومبادرة دعم تحسين الحوكمة والإدارة. وتعاونت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ وقت قريب مع الرئاسة الألمانية لعام 2015 لإعداد التأثير على الحوكمة الاقتصادية، وهي وثيقة استراتيجية تضع إطارا للسياسات من أجل جهود الإصلاحات في المناطق ذات الأولوية، وبالتحديد الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية وكفاءة القطاع العام وصنع السياسات الشاملة. تتعاون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حاليا مع تونس ومصر كدولتين تجريبتين من أجل إعداد تنفيذ خطط في إطار التأثير على الحوكمة الاقتصادية بالشكل الذي يناسب كل دولة على حدة.

تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أحد المصادر الرئيسية للمشورات العملية التي تتعلق بالسياسات والتعاون الفني في إطار صندوق المرحلة الانتقالية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال تنفيذ 20 مشروعا لدعم الإصلاحات في مجالات مثل الضرائب وحشد الموارد الداخلية، والإدارة الرشيدة وسيادة القانون، والمشاركة الاقتصادية والسياسية للنساء والشباب، والاستثمار، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخلق الوظائف. يتم تنفيذ عدد من هذه المشاريع بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإفريقي للتنمية.

البرنامج الخاص بالمغرب



عبد الإله بن كيران، رئيس حكومة المملكة المغربية مع أنجيل جوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 15 يونيو 2015، باريس، فرنسا.

العامّة على الصعيدين الوطني والمحلي وترسيخ خطتنا الإصلاحية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق نمو أقوى وأكثر شمولاً واستدامة. إنني أرحب بتعزيز تعاوننا وأمل أن يؤدي تحسين وضع بلدنا في مختلف لجان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى إثراء عملها وأن يتيح لنا استفادة أفضل منه.

عبد الإله بن كيران، رئيس حكومة المملكة المغربية

www.oecd.org/newsroom/oecd-strengthens-co-operation-with-moroccosigns-morocco-country-programme-agreement.htm

يساند البرنامج الخاص بكل دولة على حدة الحكومة المغربية في تصميم وتنفيذ الإصلاحات الأساسية ويسهم في تقريب الدولة من معايير السياسات التي تأخذ بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ويمهد الطريق أمام مشاركة أكبر في كيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وفي يونيو 2015، وقعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وحكومة المملكة المغربية مذكرة تفاهم لتنفيذ برنامج خاص بالمملكة على مدى سنتين. وهو يشمل على 16 مراجعة للسياسات العامة وانضمام إلى تسع أدوات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتعزيز المشاركة في تسعة كيانات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويتمحور البرنامج حول ثلاثة مجالات رئيسية للسياسات: النمو الاقتصادي والتنافسية، والشمول الاجتماعي والحوكمة العامة. هذه المجموعة من الأنشطة ستنجح وصول المغرب إلى خبرة وتوصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لإعداد وتدعيم أجندة الإصلاحات لديها على مدى السنتين المقبلتين من أجل دعم نمو قوي وشامل ومستدام.

”ربطت بين المملكة المغربية وبين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على مدى السنوات العشر الماضية علاقة منتجة أسهمت في تعميق شراكتنا الاستراتيجية وجعلت منها نخفلاً لتبادل أفضل الممارسات والمقاييس والمعايير وموجهاً لتحسين السياسات العامة. إن الدور النشط الذي لعبته المملكة المغربية خلال اشتراكها في رئاسة مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وانضمامها إلى العديد من الأدوات وكذلك مشاركتها في كيانات متنوعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دليل على جودة هذا التعاون الذي حقق قفزة نوعية مع توقيع اتفاقية برنامج المغرب عام 2015.

ستمكننا طائفة النشاطات التي اتفق عليها في إطار عمل هذا البرنامج من الحصول على معلومات وتوصيات أساسية لتعزيز إدارتنا

تشجيع التعاون التنموي الفعال

“إن أجندة 2030 للتنمية المستدامة تقدم رؤية طموحة وشاملة للتنمية العالمية. وهي تطبق على كل دولة في العالم إذ تتطلب من جميع أصحاب المصلحة وصناعات السياسات العمل على الوصول إلى عالم أفضل وأكثر استدامة. وفي لجنة المساعدة التنموية. عملنا سويا مع أناس من دول ومنظمات مختلفة من أجل فهم أفضل ولنتعلم ما الذي يصلح وما الذي لا يصلح. وفي السنوات الأخيرة الماضية. بنينا حوارا منتظما ومتعمقا مع الجهات المانحة العربية. حيث أن الدول والمؤسسات العربية هي أهم المصادر لتمويل التنمية خارج لجنة المساعدة التنموية.”

أريك سولهايمر ، مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة و رئيس لجنة المساعدة الإنمائية سابقا



إن استراتيجية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن التنمية والتي تم تبنيها في اجتماع المجلس الوزاري عام 2012 تعطي زخما للمهمة الأساسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تتمثل في الإسهام في تنمية جميع الدول عن طريق تشارك المعرفة وتجارب السياسات.

ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعمان الشراكة العالمية للتعاون التنموي الفعال. وهي شراكة تضم عدة أطراف من أصحاب المصلحة وتجمع بين الحكومات وأصحاب الأعمال والمجتمع المدني ومنظمات أخرى ملتزمة بزيادة تأثير التعاون التنموي. إن الشراكة العالمية للتعاون التنموي الفعال تقدم الدليل على وجود قاعدة عالمية فريدة من نوعها وعلى جودة التعاون التنموي وتوجه نحو التعلم وتشارك الدروس مستهدفة بنتائج إطار المتابعة في هذه الشراكة.

تشارك دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الشراكة العالمية للتعاون التنموي الفعال. وترأس مجموعة التنسيق العربية ومصر اللجنة القيادية للشراكة منذ عام 2014. وقد اعتمدت عدة دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر وجيبوتي ومصر والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا ضمن دول أخرى) مبادئ الشراكة العالمية منذ إطلاقها في بوسان (كوريا) عام 2011. وشاركة بنشاط في أول اجتماع عالي المستوى للشراكة العالمية عقد في مدينة المكسيك في إبريل 2014.

وتشارك دول المنطقة أيضا في ممارسة المتابعة التي تنولها الشراكة العالمية للتعاون التنموي الفعال: قدمت مصر والسلطة الفلسطينية بيانات على مستوى كل دولة غدت أول تقرير عن سير الشراكة العالمية. وتعهدت مصر واليمن بتقديم بيانات إلى التقرير الثاني لسير الشراكة العالمية (2016). يصدر قريبا). إن تقارير سير الشراكة العالمية تتبع التقدم الذي حدث في زيادة فعالية التعاون التنموي في مجالات محددة مثل الملكية والنتائج الخاصة بكل دولة. وتطوير الشراكات التنموية الشاملة. والشفافية والمساءلة من أجل نتائج التنمية.



➔ جعل التعاون التنموي أكثر فعالية:
تقرير سير العمل 2014



مسح إلكتروني
للقراءة



المشاركة مع الدول العربية المقدمة للتعاون الإنمائي

النامية لتعكف على موضوع الطاقة وتتكشف طرق التعاون في زيادة حجم الأنشطة التي تحسن الوصول إلى الطاقة في بعض البلاد في إفريقيا جنوب الصحراء.

وتعمل لجنة المساعدة التنموية أيضا مع الدول المزودة للتعاون في تمويل الإحصاءات والتنمية. تقوم ثلاث دول (الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية) وأربع منظمات متعددة الأطراف (المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية) برفع تقاريرها عن تدفقات المساعدة التنموية من جانبها لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتلقى دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مساعدة تنموية رسمية من كل من الدول العربية المزودة للتعاون وأعضاء لجنة المساعدة التنموية.

www.oecd.org/dac/dac-global-relations/engaging-arab-countries-and-institutions.htm

قدمت الدول والمؤسسات العربية قدرا كبيرا من المساعدات التنموية الرسمية وتملك تجارب كثيرة تشارك بها في خفض حدة الفقر في الدول الآخذة في النمو.

وقد شاركت لجنة المساعدة التنموية الدول التي قدمت التعاون الإنمائي، وعلى الأخص مؤسسات مجموعة التنسيق العربية، لمناقشة قضايا التنمية وتحديد طرق التنسيق الأفضل للأنشطة، وتعلم كل طرف من تجارب الآخر وإظهار فعالية أكبر في مساندة جهود الدول الآخذة في النمو لتحقيق نتائج التنمية. أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة أول مشارك في لجنة المساعدة التنموية عام 2014، وتزيد من مشاركتها مع هذه اللجنة. والواقع أن دولة الإمارات حققت أعلى مساعدة رسمية في التنمية بلغت نسبة 1.26٪ من إجمالي الدخل الوطني (أي 5.1 مليار دولار) عام 2014.

ويتم تنظيم المناقشات بين لجنة المساعدة التنموية بصفة منتظمة منذ عام 2009. تقدم هذه المناقشات فرصة لمناقشات موضوعات متنوعة تشمل الطاقة ومساعدة التجارة والقطاع الخاص. ومن ضمن إنجازات هذه الاجتماعات إنشاء مجموعة عمل خاصة تضم مجموعة التنسيق العربية ولجنة المساعدة



الحوار بين الدول العربية وبين لجنة المساعدة التنموية، يناير 2015، باريس.

”إن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تربط بينهما شراكة ذات نفع متبادل من خلال مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا“. وتوفر المبادرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وسيلة للاستفادة من حوار السياسات والتبادل بين الأقران بشأن المجالات الرئيسية التي تتعلق بالسياسات. وتعتبر المبادرة بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أداة للاستفادة من زوايا جديدة ينظر منها للسياسات والمشاركة مع شركاء من هذه المنطقة الاستراتيجية. ومع تمديد الولاية من 2016 حتى 2020، ستركز المبادرة على تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي كوسيلة لدعم التنافسية والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام“.



باولو فيزيو بينيرو، سفير البرتغال لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية

”ترمي استراتيجية العلاقات العالمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى جعل المنظمة شبكة للسياسات العالمية ال أكثر فعالية وشمولا. نحن ملتزمون بتعزيز عملنا مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومستعدون لدعم جهود المنطقة في تحسين مناخ الاستثمار، وتحديث هياكل وعمليات الحوكمة، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، ودعم النمو الاقتصادي الشامل. ونحن ملتزمون أيضا بمواصلة تقريب أجندات الإصلاحات في النظم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجدول العالمي. بما في ذلك من خلال دور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول الأعضاء فيها في هياكل الحوكمة العالمية مثل مجموعة الدول العشرين ومجموعة الدول الصناعية السبع. وفي الوقت نفسه، فإن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تتطلع إلى الاستمرار في الاستفادة من رؤى وتجارب المنطقة التي اتضحت أهميتها في إثراء مناقشاتنا للسياسات“



ماركوس بوتوري، الممثل الخاص لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الأمر المتحدة

”إن الروابط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية القوية بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تجعل التعاون مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إحدى الأولويات الاستراتيجية للمنظمة. ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعكف على دعم شركائها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تناول أولويات السياسات، بما في ذلك تصميم وتنفيذ إصلاحات شاملة من أجل النمو الشامل والتوظيف في المنطقة. إن مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عمّقت بصورة ملحوظة مشاركتها مع شراكة دوفيل لمجموعة الدول الصناعية السبع من أجل الدول العربية في المراحل الانتقالية من خلال مشروعات إقليمية والتصميم الاستراتيجي لأطر عمل مشتركة خاصة بالسياسات مثل التأثير على الحوكمة الاقتصادية. وتقف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا مستعدة لدعم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة“.



أندرياس شال، مدير العلاقات العالمية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية





أجندة للنمو الشامل والمستدام



تنفيذ إصلاحات هيكلية من أجل التنويع الاقتصادي والنمو المستدام والشامل



المناقشات بين (من اليسار إلى اليمين) **حكيم بن حمودة**، وزير الاقتصاد والمالية التونسي سابقاً؛ و**ألفارو بيريرا**، مدير إدارة الاقتصاد، و**إيزابيل جومار**، خبيرة أولى في الاقتصاد، إدارة الاقتصاد و**كارلوس كونيدي**، ريس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال إعداد تقرير تونس: أجندة إصلاحات لدعم التنافسية والنمو الشامل.

تقرير 2015 تونس: أجندة للإصلاحات لدعم التنافسية والنمو الشامل. تم إعداده بناء على طلب السلطات التونسية وهو مستمد من خبرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مقارنة تجارب الدول وتحديد أفضل الممارسات. ونتائجه تساعد الحكومة التونسية على تحديد وتنفيذ الإصلاحات اللازمة للمضي قدماً في مرحلتها الانتقالية الاقتصادية وتشجيع مزيد من النمو المتوازن والشامل والمستدام. والتقرير يندرج أيضاً في إطار مسلسل أفضل السياسات الذي يكيف استشارات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بالسياسات وفقاً لأولويات محددة في توقيتات معين لبلد أو منطقة بحيث يركز على كيفية تحقيق الحكومات للإصلاحات. سيتم تقديم كتيب أفضل السياسات من أجل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي سيعقد في العاصمة التونسية في أكتوبر 2016.

إن التحديات الجغرافية السياسية و الأمنية الراهنة وتلك التي تتعلق بالهجرة والتي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يدعون إلى استجابات فورية. ولكن تحقيق نمو قوي وشامل يتطلب أيضاً تنفيذ إصلاحات هيكلية تؤدي إلى نمو اقتصادي يهيء الفرص لجميع شرائح السكان ويوزع عائد ازدهار متزايداً. تساند منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية شركاءها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تصميم وتنفيذ إصلاحات من أجل خلق وظائف وتحقيق تنويع اقتصادي ونظم اقتصادية أكثر مرونة وشمولاً واستدامة.

تبحث منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التطورات الاقتصادية الكلية والسياسات الهيكلية في الدول الأعضاء والشريكة. وتحلل الدراسات الاقتصادية التي تصدر مرتين سنوياً الوضع الاقتصادي ككل في دولة معينة وتبرز أولويات الإصلاحات. وتحلل الدراسة أيضاً بعمق قضايا محددة تتعلق بموضوعات يعينها يتم تحديدها بالتعاون مع السلطات الوطنية. وتجري الدراسات بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية وتقوم على أساس مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة. بمن فيهم كبار قادة الدولة، ومن ثم زيادة تأثير الرسائل على أعلى المستويات السياسية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مستعدة للتعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في القيام بدراسات اقتصادية.

وتصدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضاً توقعات اقتصادية في الربيع والخريف، وذلك بشأن كل دولة مع موجز للتطورات الأخيرة فيها والرؤية المستقبلية للسنتين المقبلتين وكذلك أولويات الإصلاحات. تصدر هذه التوقعات والتحليلات في **الرؤية الاقتصادية المستقبلية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**. ويوجد موجز لتقييم الإصلاحات الهيكلية والأولويات للمستقبل في تقرير **الطريق إلى النمو**. وتقوم هذه الدراسات أيضاً على أساس المتابعة المستمرة للدولة من قبل فريق من المتخصصين في الاقتصاد وتتمتع بإسهامات من قبل خبراء آخرين في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وتقدم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضاً المعاونة في مجالات خبرة متعددة وتشارك فيها جميع الهيئات الحكومية من أجل الإصلاحات الهيكلية. وهذه المعاونة تلائم على الأخص الدول التي تمر بمراحل انتقال واسع النطاق وتجرى إصلاحات هيكلية ويمكن أن تجني فائدة كبيرة من النظم الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتحدد **المراجعات المتعددة الأبعاد للبلد** العقبات التي تقف حجر عثرة أمام العوامل المحركة للنمو وتتعوق أيضاً المحددات الأعمق للتنمية الاقتصادية ورفاهية المواطنين. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنهت المملكة المغربية المرحلة الأولى من مراجعة متعددة الأبعاد للبلد تتمثل في التعرف على الإصلاحات الرئيسية.

تنفيذ إصلاحات هيكلية من أجل التنوع الاقتصادي والنمو المستدام والشامل

والرؤية الاقتصادية المستقبلية الإفريقية إصدار سنوي يشترك في إعداد ونشره البنك الإفريقي للتنمية ومركز التنمية بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويدر التقرير ويحلل الأداء الاقتصادي للنظم الاقتصادية الإفريقية. ويقدم معلومات بشأن الحالة الراهنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا ويتوقع الرؤية المستقبلية للسنتين المقبلتين. وبياناته وتحليلاته الشاملة والتي يمكن مقارنتها لـ 54 نظاما اقتصاديا إفريقيا تشمل الجزائر وجيبوتي ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس. ويم إطلاق الرؤية الاقتصادية المستقبلية كل عام في الاجتماع السنوي للبنك الإفريقي للتنمية.

www.oecd.org/dev/mdcr.htm

www.oecd.org/about/publishing/betterpoliciesseries.htm

www.africaneconomicoutlook.org



الرؤية الاقتصادية
المستقبلية الإفريقية 2016
تونس: أجندة إصلاحات
لدعم التنافسية والنمو
الشامل

مَسْح الكُتْرُونِي
للِقْرَاءَة



الرؤية الاقتصادية
المستقبلية لمنظمة
التعاون والتنمية
الاقتصادية، كتاب 2016
الإصدار الأول
إصلاحات السياسات
الاقتصادية 2016: الطريق
إلى النمو تقرير مؤقت

مَسْح الكُتْرُونِي
للِقْرَاءَة



بناء المرونة في أوضاع ما بعد النزاعات

في كل قطاع عن طريق بناء القدرات وأنشطة حوار السياسات التي ترمي إلى تحسين السياسات والمؤسسات التي تتعامل مع الاستثمار وبيئة الأعمال. إن تقرير دعم الاستثمار في سياق هش صدر في إطار المشروع يقدم توصيات لدعم إطار سياسة الاستثمار وتطوير تشجيع الاستثمار في وضع هش.

تتعاون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع مؤسسة ليبيا وإدارة المشاريع والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بوزارة الاقتصاد في إعداد تقرير شامل عن الازدهار الاقتصادي في ليبيا ما بعد النزاع: دور المشاريع والمؤسسات الصغرى والمتوسطة في دعم النمو والاستقرار. ستطلق هذه الدراسة في عام 2016 وسيقدم تنفيذ المبادرات التي حددت جهود التعمير عندما يعود الاستقرار إلى البلاد.

وتنفذ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا مشروعاً لبناء القدرات القضائية من أجل زيادة نزاهة وفعالية وكفاءة النظام القضائي والوصول إلى ساحة العدالة. وينفذ المشروع بالتعاون مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووزارة العدل اليمنية.

تدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدول الأعضاء والدول الشريكة لها لتعزيز وإدماج المرونة من خلال استراتيجياتها وبرامجها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يهدف هذا العمل إلى الإساهم في زيادة رفاهية الناس في مواجهة الصدمات والضغوط المتكررة، وإعداد حلول على المدى الطويل تتدارك مشكلة القوى المحركة للهشاشة في المنطقة. أخذت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تساندر تطوير استراتيجية السويد الإقليمية من أجل الأزمة السورية. وشمل ذلك استخدام الإطار التحليلي لنظم المرونة لدعم الاستراتيجية السويدية لتنمية "كل سوريا". تكمل هذه الاستراتيجية الاستثمارات الضخمة السويدية في المجال الإنساني وتتناول قضايا طويلة المدى منها التلاحم الاجتماعي وبناء المرونة أمام الصدمات والضغوط. تعاونت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا مع فريق الأمم المتحدة في لبنان للإسهام في الجهود الإنسانية وجهود استقرار الأوضاع والتنمية لتحديد كيفية مساندة المجتمعات المحلية والمؤسسات الضعيفة في البلاد بأكثر قدر من الكفاءة بحيث يكون التركيز على الموارد والقدرات اللازمة لمواجهة الأخطار التي تتعلق بالأزمة في سوريا.

وأخيرا، تستكشف الحكومة الأردنية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية طرق جديدة للتعاون لدعم التأثير الاقتصادي للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، ومنها شاملا جديدا بين المملكة الأردنية الهاشمية وبين المجتمع الدولي بحيث يقدم منهاج على مستوى الحكومة بكاملها لمعالجة مشاكل اللاجئين

إن النزاع والاحتكاكات الاجتماعية السياسية يمكن أن يؤديا إلى تكاليف بشرية واجتماعية واقتصادية ضخمة وأن يحدثا آثارا سلبية إقليمية ودولية تزعزع الاستقرار وتخل بالنشاط الاقتصادي. إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تساندر الدول المتأثرة بالنزاعات والمجتمع الدولي في التعامل مع التحديات الملحة والتمهيد للازدهار الاقتصادي.

إن عدم الاستقرار والنزاعات في العراق وليبيا وسوريا واليمن تسببا في معاناة لا حدود لها وأضرار جسيمة لحقت بالمجتمعات وخسارة فادحة للنشاط الاقتصادي. أدى ذلك أيضا إلى ضغط شديد على الدول المجاورة التي تواجه ضغطا متزايدا يتعلق بتقديم الخدمات والبنية التحتية والوظائف. ليس من أجل اللاجئين وحسب، وإنما أيضا من أجل سكانها المحليين. يستدعي هذا السيناريو المعقد استجابة دولية تعتمد على التنسيق والتشاور على عدة جبهات بما في ذلك عودة السلام والاستقرار وتقديم المساعدات الإنسانية وإدارة دفعات اللاجئين التي تندفق ومساندة اندماج القادمين الجدد في المجتمعات.

إن تعاون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يساهم في معالجة الهشاشة والنزاع وبناء المرونة من خلال مؤسسات قوية وسياسات اقتصادية سليمة. تتعاون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع دول هشّة ومتأثرة بالنزاعات ونظم اقتصادية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتأخذ الأنشطة التي تتعلق بإصلاح السياسات وبناء القدرات في الاعتبار الظروف الخاصة بالهشاشة في هذه الدول.

مؤتمر الاستثمار والنمو الشامل في خضم الأزمة، الدروس المستفادة وطرق المستقبل. عقد في بيروت في مايو 2016، وجمع بين ممثلين للقطاع العام والقطاع الخاص في لبنان ومصر والعراق والأردن وليبيا وتونس وكذلك ممثلين من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمنظمات الدولية والجهات المانحة. ظهر إجماع قوي على أن القطاع الخاص هو مفتاح تعزيز مرونة المنطقة وأن السياسات الحكومية المستهدفة لازمة لدعم تنميتها. ستدرج النتائج المستخلصة من المؤتمر في المدة الجديدة لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ستعتمد في الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي سيعقد في تونس في أكتوبر 2016. سيتم تشكيل مجموعة عمل خاصة جديدة بشأن المرونة الاقتصادية في الأوضاع الهشة لدعم الدول التي تأثرت بالأزمات في معالجة قضايا ملحة على وجه السرعة.

ومن خلال مشروع تحسين مناخ الاستثمار والأعمال في العراق، تدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حكومة الدولة من أجل تشجيع النمو الاقتصادي



”إن الهيئة الوطنية للاستثمار وكيانات أخرى في الحكومة العراقية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتعاونان بصورة وثيقة منذ عام 2007. نحن ممتنون لكل الدعم الذي قدمته إلينا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على مر السنين. وعلى الأقل في الفترة الأخيرة. بهدف تحسين مناخ الأعمال والاستثمار. لقد ساعدت مشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تشجيع الاستثمار وقانون الاستثمار العراقي. ضمن أمور أخرى. في جذب مزيد من الاستثمار وتنويع اقتصادنا وإعادة بناء بلدنا.“



سامي العراجي، رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق

www.oecd.org/mena/competitiveness/iraq.htm

www.oecd.org/mena/competitiveness/libyaproject.htm

www.oecd.org/mena/governance/yemen-mena-transition-fund-project.htm

والهجرة. ويتمثل اثنان من أهداف التأثير في زيادة الاستثمار ومساندة الأنشطة التجارية لتوفير فرص اقتصادية للأجنيين والمجتمعات المضيفة. وتعاون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالفعل الحكومة في بعدين للسياسات هما الإسهام في تنفيذ الإصلاحات القانونية والمؤسسية وتحسين سياسة وتشجيع وخدمات الاستثمار، ودعم تنفيذ استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأردن في الفترة 2016-2020 على أساس الممارسات الدولية الحسنة.

ليبيا: الازدهار الاقتصادي
في ليبيا ما بعد النزاع: دور
المؤسسات الصغرى والمتوسطة في
دعم النمو والاستقرار



تشجيع الاستثمار في
سياق هش: مشروع العراق
لمنظمة التعاون والتنمية
الاقتصادية



مسح الإلكتروني
للقرءة





النهوض بمهارات الشباب وإمكان توظيفهم واستيعابهم

للشباب. و تقرير الاستثمار في الشباب: تونس (التقرير الثاني الذي يمتد من خطة العمل من أجل الشباب إلى النظم الاقتصادية الناشئة، اقتداء بالبرازيل) يوفر تشخيصا مفصلا لسوق عمل الشباب في تونس، بما في ذلك التركيز على التعليم والتدريب المهني وزيادة الأعمال في سياق انتقال تونس إلى اقتصاد أخضر وهو يتخذ بعدا دوليا مقارنا يقدم خيارات للسياسات للإسهام في تحسين عمليات الانتقال من الدراسة إلى العمل. ويقدم التقرير أيضا فرصة إلى دول أخرى للتعلم من التدابير المبتكرة التي اتخذتها تونس لتعزيز مهارات الشباب وتوليهم وظائف. ويجري تنفيذ مراجعة الاستثمار في الشباب من أجل المغرب على امتداد 2016 و 2017.

تعتبر أطر عمل الحوكمة العامة الفعالة وسيلة لدعم الشباب في انتقالهم إلى مرحلة النضج والمشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ونظرا إلى إطار العمل التشريعي والمؤسسي والسياسي والممارسات القائمة، يستعرض التقرير الإقليمي عن الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: كيف يمكن الاستفادة منه الطرق التي

تسجل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدا من أعلى معدلات البطالة في العالم. وفي بعض الدول هناك واحد من اثنين من الشباب وعلى الأخص الخريجين الجدد عاطل عن العمل. وتزويد الشباب بالمهارات وإزالة الحواجز أمام توظيفهم أولوية بالنسبة لمعظم دول المنطقة.

تنسجم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسكان من الشباب الديناميكي يمثل حوالي 30٪ من مجموع السكان. إلا أن ارتفاع معدلات البطالة وقصور التوظيف في صفوف الشباب وتمثيلهم غير الكافي في عمليات صنع القرار تعتبر تحديات ماثلة في أنحاء المنطقة. إن زيادة معدلات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب بمن فيهم الفتيات الصغيرات دفعة كبيرة للتنمية في المنطقة بكاملها.

إن خطة عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشباب توفر إطار عمل لتبني أبعاد استراتيجية لتطوير أنظمة التعليم وترتيبات سوق العمل التي تصلح



Image courtesy of the World Bank

حوالي ثلث المصريين تتراوح أعمارهم بين 20 و 35 سنة. وينضم كل سنة أكثر من نصف مليون خريج وخريجة إلى القوة العاملة. أوّمن بقوة بأن هذه الحقائق لا ينبغي تناولها بوصفها تحديات بل يجب أن تعتبر أرضة احتمالية. التحدي الحقيقي هو استحداث وتنفيذ سياسات تخلق وظائف بجعل الاقتصاد المصري أكثر تنافسية وتوفير فرص متكافئة لنشر فكر ريادة



المشاريع. ولذلك يجب علينا أن نهيبء الظروف المواتية لازدهار مواهب الشباب وتقوية طاقة التجديد والابتكار وفي الوقت نفسه العمل على نشر التكافؤ بين الرجل والمرأة. يسعدني أن أتعاون بصورة وثيقة مع برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمساندة مصر في هذا الجهد.

ياسر النجار، المساعد الأول لوزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، جمهورية مصر العربية

www.oecd.org/youth.htm

تسلكها الحكومات لتشجيع منهج أكثر استراتيجية يحقق نتائج لمصلحة الشباب. وهو يقترح تطبيق "عدسة للشباب" تفتح أدوات الحكومة والمصادر التقليدية للشواهد لتشجيع مشاركة الشبان والفتيات في صنع القرار. وبالنظر إلى الممارسات الحسنة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فهو يقدم توصيات للسياسات لإدخال منظور الشباب في مجالات مثل النزاهة في القطاع العام ووضع الميزانية العامة والسياسات التنظيمية والحكم المحلي.

وفي إطار إدماج شمول الشباب، تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتحليل السياسات من أجل الشباب في عشرة نظم اقتصادية آخذة في النمو وناشئة، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويتبنى المشروع منهاجا متعدد القطاعات في دعم الدول في استجابة أفضل لتطلعات الشباب وتعزيز ضلوع الشباب في عمليات التنمية الوطنية. وسيلقي المشروع الضوء على ما يحدد أوجه ضعف الشباب وعمليات الانتقال الناجحة. وسيعزز أيضا القدرات الوطنية لتصميم سياسات تقوم على أساس أدلة وتشجع على إدماج الشباب وتحقيق الرفاهية لهم.

الاستثمار في شباب تونس
- تعزيز إمكانية توظيف الشباب
خلال الانتقال إلى اقتصاد أخضر



مسح الإلكتروني
للقراءة



الشباب في منطقة
الشرق الأوسط وشمال
إفريقيا: كيف يمكن
الاستفادة منه





مواجهة مشكلة عدم المساواة بين الرجل والمرأة

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتضع علامات هادية للحكومات. تتطلب التوصية من الأطراف التي انضمت إليها تمكين المساواة في الحصول على فرص القيادة - بما في ذلك في المجالس النيابية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والإدارات العامة وكذلك لتعزيز القدرات المؤسسية لتسهيل وتبسيط المساواة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات السياسات.

إن تمكين الناس من خلق توظيف لأنفسهم وكذلك وظائف للأخريين أمر أساسي بالنسبة لنشوء اقتصاد أكثر ميلا لريادة المشاريع تستجيب فيه الشركات الجديدة للاحتياجات الجديدة. إن منتدى سيدات الأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي شبكة على مستوى المنطقة تضم أكثر من 700 ممثل من مجتمع سيدات الأعمال والحكومات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يعتبر محفلا للبحث وحوار السياسات. وإصدار المنتدى بعنوان **المرأة في الأعمال 2014: تسريع خطى ريادة العمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** قيم

إن مشاركة أكبر للمرأة في الاقتصاد والحياة العامة تؤدي إلى نمو اقتصادي أقوى وأكثر شمولاً. تتمثل واحدة من أهم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في نشر المساواة بين الرجل والمرأة ووضع قوانين وسياسات أكثر إنصافاً ومؤسسات تمثل المجتمع بأسره. تعاون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذا الجهد من خلال عدد من الأنشطة الإقليمية والوطنية.

إن بناء مجتمعات تستوعب الجميع وتستثمر في المرأة يزيد الإنتاجية ويزيد من التمكين الاقتصادي للمرأة ويخفف الفقر وعدم المساواة. ومعالجة الحواجز التي تعترض مشاركة المرأة في الاقتصاد وفي الحياة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتبر من أهم الأولويات لإطلاق طاقات التنمية في الدول العربية. إن برنامج حوكمة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يدعم مشاركة المرأة في صنع السياسات كوسيلة لتعزيز حوكمة مستجيبة ومنصفة. وتتسم هذه القضية بأهمية خاصة بالنسبة للعالم العربي حيث أن متوسط مشاركة المرأة في الهيئات التشريعية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يبلغ 17.9% - أي في المرتبة الثانية لأكثر المعدلات المتوسطة انخفاضا في العالم. يهدف المشروع الإقليمي لتشجيع دخول المرأة المجالس النيابية ومجال صنع السياسات في إطار صندوق التحول لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى الوصول إلى أقصى حد من اندماج المرأة في الحياة العامة وعملية صنع السياسات في مصر والأردن والمغرب عن طريق مناقلة سياسات الحكومة المنفتحة وتبسيط وتسهيل بعد المساواة بين الرجل والمرأة في عمل المجالس النيابية والمجالس المحلية. ويكمل هذه المشروع تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية-مركز المرأة العربية للتدريب والبحث بشأن **المرأة في الحياة العامة: المساواة بين الرجل والمرأة والقانون والسياسات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. قدم هذا التقرير دعماً قائماً على أساس الأدلة بشأن حالة المساواة بين الرجل والمرأة في جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتوصيات للحكومات بشأن كيفية وضع السياسات بطريقة تحسّن الأتزان بين الرجل والمرأة وتمكن من النمو الشامل.

تم تأسيس المرأة في برنامج الحكومة عام 2009 للعمل على إدماج اعتبارات المساواة بين الرجل والمرأة في جميع أنشطة ومجموعات عمل برنامج حوكمة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلاوة على ذلك، تحكم توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة العامة المشاريع المستقبلية



Image courtesy of the World Bank

مواجهة مشكلة عدم المساواة بين الرجل والمرأة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يحدد مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة مؤسسات اجتماعية تمارس التمييز في خمسة مجالات: قوانين الأسرة التي تنطوي على تفرقة، وتقييد سلامة البدن، وتفضيل الإبن على الإبنة، وتقييد الموارد والحقوق، وتقييد الحريات الأهلية. وفي حين تركز المؤشرات التقليدية لعدم المساواة بين الرجل والمرأة على نتائج مثل التوظيف والتعليم، فمؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة فريد من نوعه في التركيز على القوة الدافعة الرئيسية لعدم المساواة مثل التفرقة في المعاملة في الأسرة وممارسة العنف ضد المرأة وتقييد حصول المرأة على الأرض. ويتم تحديث مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة كل سنتين وهو قاعدة البيانات الوحيدة التي تقدم بيانات قوية بشأن المؤسسات الاجتماعية التي تمارس التمييز.

www.oecd.org/mena/governance/gender-equality-in-public-life.htm

www.oecd.org/mena/competitiveness/wbf.htm

www.oecd.org/dac/gender-development

www.oecd.org/mena/investment/womenempowerment.htm

وصول أصحاب المشاريع من النساء إلى التمويل وخدمات تنمية الأعمال. والإصدار المقبل بعنوان **التمكين الاقتصادي للمرأة: تأثير أطر العمل القانونية للجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس** يحدد ما إذا كانت أطر العمل القانونية التي تنظم وضع الرجل والمرأة تؤثر على مشاركتهم الاقتصادية وإلى أي حد. وهو يبرز التفاعل المعقد بين مختلف مجموعات القواعد والمعايير الاجتماعية والنتائج الاقتصادية ويقدم توصيات محددة للسياسات بناء على العمل الأوسع نطاقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن المساواة بين الرجل والمرأة. يهدف الإصدار إلى إلهام صناع السياسات التغلب على القيود القانونية التي تعوق ضلوعا أقوى للمرأة في الاقتصاد. إن شراكات برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع أصحاب مصلحة إقليميين ودوليين مثل جامعة الدول العربية على سبيل المثال والاتحاد من أجل المتوسط وأوجه التعاون والتكامل في دعم المرأة للأمم المتحدة.

إن مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة بمركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يقيس التمييز في المعاملة ضد النساء في أكثر من 160 دولة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك منطقة

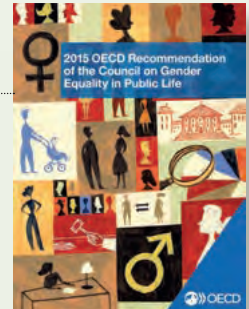
النساء في الأعمال 2014: تسريع خطى
ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا



النساء في الحياة العامة - المساواة بين
الرجل والمرأة، والقانون والسياسة في
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



توصية مجلس المساواة بين الرجل
والمرأة في الحياة العامة لمنظمة
التعاون والتنمية الاقتصادية 2015



تشجيع المهارات من خلال التعليم والتدريب



وتقدم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا نصائح بشأن التعليم وسياسات المهارات إلى كل دولة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وإصدار المهارات فيما وراء مراجعة المدرسة لعام 2015 في مصر يلقي الضوء على نظام التعليم والتدريب المهني بعد المرحلة الثانوية وخيارات تحسين المهارات الأساسية وتعزيز مشاركة رب العمل. وإصدار **نزاهة التعليم العام في تونس: إعادة الثقة** في عام 2013 استعان ببيانات برنامج تقييم الطلبة الدولي لتحليل مساءلة المدارس والمدرسين في تونس وتقديم خيارات للسياسات للمساعدة على تعزيز الثقة في نظام التعليم العام. تدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المملكة المغربية في تحديد سبل العمل على أن يدفع نظام التقييم الوطني إلى رفع مستوى جودة وملاءمة نظام التعليم في المدارس.

من الأهمية عند استثمار موارد محدودة في تنمية المهارات الاستئناق من أن أرباب العمل يحتاجون إلى هذه المهارات. ومن ثم، تعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع الدول لتساعدها على تحسين الطريقة التي تتوقع بها وتقيم وتستجيب لاحتياجات تغيير المهارات، وتقف على استعداد لتقديم مساعدة مماثلة إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أعدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قاعدة بيانات للمؤشرات العالمية للمهارات من أجل التوظيف يمكن الاستعانة بها لبحث تحديات المهارات والأداء في كل دولة بما في ذلك دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من منظور مقارن.

www.oecd.org/pisa
www.oecd.org/edu/school/talis.htm
www.oecd.org/edu/imhe

إن الحكومات التي تسعى إلى تصميم سياسات فعالة تحتاج إلى أدلة على أن هاته السياسات شاملة وتناسب مع احتياجات البلاد ويمكن مقارنتها دوليا. والمشاركة المتزايدة في دراسات واستبيانات دولية عن التعليم تجربتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تساعد مزيدا من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مواجهة هذه الاحتياجات وزيادة تأثير سياساتها التعليمية.

إن برنامج تقييم الطلبة الدولي يقيّم مستوى الطلبة في سن 15 سنة في القراءة والرياضيات والعلوم. تشارك أكثر من 70 دولة ونظاما اقتصاديا في برنامج تقييم الطلبة الدولي بما فيها الجزائر والأردن ولبنان وقطر وتونس ودولة الإمارات العربية المتحدة. وستشارك المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية في جولة برنامج تقييم الطلبة الدولي لعام 2018.

تقدم الدراسة الدولية للتدريس والتعلم معلومات عن ظروف عمل المدرسين وبيئات التعلم في المدارس ونظرة معمقة من أجل تحسين سياسات المدرسين. وستشارك أبو ظبي ودبي والمملكة العربية السعودية في دراسة عام 2018.

ينعكس اهتمام منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتعليم العالي في عضوية مؤسسات من البحرين ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج إدارة مؤسسات التعليم العالي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وهو منتدى يتبادل فيه المتخصصون في التعليم أفضل الممارسات ويتشاركون الأفكار بشأن تطوير التعليم العالي على الصعيد الدولي والوطني والمحلي.

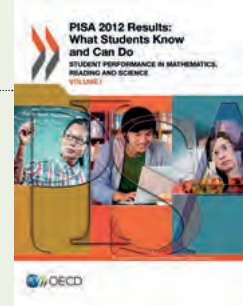
📌 نتائج برنامج تقييم الطلبة الدولي: ما يعرفه الطلبة ويستطيعون القيام به (الكتاب الأول، طبعة معدلة، فبراير 2014): أداء الطلبة في الرياضيات والقراءة والعلوم

📌 نزاهة التعليم العام في تونس: إعادة الثقة



📌 مراجعة للمهارات فيما وراء المدارس في مصر

مسح إلكتروني للقراءة





تشجيع التنمية والمدن المستدامة و التمدين في المنطقة

لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و مناطق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في لمحّة، وتعرضان الاتجاهات والبيانات الدولية بشأن التنمية في المنطقة. يمكن لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضا المشاركة في مراجعات للسياسات المحلية والحضرية والريفية تتناول مختلف عناصر السياسات وتساعد على تحديد فرص التنمية في مناطق ومدن معينة.

يمكن أيضا أن تجلب المشاركة في منتديات السياسات العالية المستوى فوائد لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومدنها. على سبيل المثال، يجمع مؤتمر رؤساء البلديات والوزراء لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بين الحكومات المحلية والوطنية لتحديد السياسات التي تهدف إلى مزيد من المدن القادرة على التكيف والشاملة في عهد يزداد فيه بناء المدن. ويجمع مؤتمر سياسات التنمية الريفية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بين صناعات السياسات والخبراء لتحديد الممارسات السليمة لتنمية المناطق الريفية. شاركت المملكة المغربية في مؤتمر سياسات التنمية الريفية لمدة 12 سنة تقريبا وهي الآن منخرطة في حوار مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن سياسات التنمية المحلية في إطار برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاص بكل دولة. عبرت تونس أيضا عن اهتمامها بإصدار مؤشرات محلية تمكّن من تكيف سياسات التنمية الوطنية لتناسب بصورة أفضل الاحتياجات والفرص المحددة لمناطقها.

www.oecd.org/gov/regional

www.oecd.org/gov/cities

www.oecd.org/effective-public-investment-toolkit

www.oecd.org/mena/governance/local-governance.htm

يمكن للسياسات الإقليمية والريفية والحضرية الفعالة في المنطقة أن تساهم في جعل النمو شاملا ومستداما وأخضر بقدر أكبر. وفي حين يمكن أن تباين القوى الدافعة للتفاوتات بين المناطق في دولة ما، فهي غالبا ما تبرز المواصفات الخاصة للبيئات الحضرية مقابل البيئات الريفية وضرورة القيام بربط أفضل للتنمية الحضرية والريفية بالاستراتيجيات الوطنية.

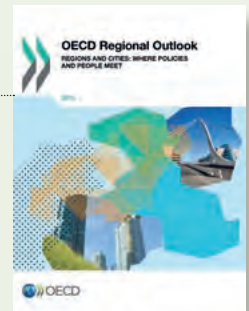
إن القوى الجديدة التي دخلت على الحكومات المحلية عن طريق اللامركزية تستتبع فرص معالجة أفضل للاحتياجات المحلية، ولإنجاح اللامركزية، يجب بناء قدرات المؤسسات العامة على المستوى المحلي لتمكينها من الاضطلاع بمسئولياتها الجديدة والمشاركة بنجاح مع اتحادات الأعمال المحلية والمواطنين. وكذلك مع الحكومة الوطنية، وذلك من أجل التغلب على التفاوتات الإقليمية السائدة. إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تساند دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تعزيز الحوكمة على المستوى المحلي وعلى سبيل المثال، ففي الأردن تساعد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الحكومة عن طريق إجراء تقييم لترتيبات الحوكمة الراهنة وتطوير قدرات وتشجيع صنع السياسات وتقديم الخدمات العامة بصورة شاملة وفعالة، وتساند منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنفس القدر المملكة المغربية وتونس في جهود اللامركزية الجارية التي تبذلونها.

وبالإضافة إلى ذلك، فمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مستعدة لمساندة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تحسين استراتيجياتها للتنمية، يمكن أن ينمّل ذلك مشاركة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الإصدارين المهمين لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الرؤية الإقليمية المستقبلية

توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الاستثمار العام الفعال على جميع مستويات الحكومة

مناطق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في لمحّة 2016

الرؤية الإقليمية المستقبلية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: أين يلتقي الناس والسياسات



زيادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي



إزاء الأسعار المتقلبة للأغذية، والنمو السريع للسكان وتغير المناخ، تعترف الحكومات بصورة متزايدة بقيمة بذل استثمار أكبر في البحث والتنمية الزراعية كعنصر أساسي لزيادة الإنتاج الزراعي. إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تدعم الدول في زيادة الابتكار والتجديد والاستدامة والتنافسية من أجل المزارعين التجاريين وصغار المزارعين على حد سواء.

الزراعة في العالم العربي قطاع متنوع يتراوح إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بين أكثر من 14٪ في مصر والمغرب وأقل من 1٪ في الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة. وسكان الريف يتنوعون أيضا فهم يتراوحون بين 1٪ تقريبا من نسبة السكان في قطر وقراية 68٪ في اليمن. ومع ارتفاع معدلات النمو السكاني والمساحات المحدودة من الأرض الصالحة للزراعة والموارد المائية المحدودة. تواجه المنطقة تحديا واضحا: كيف يمكن العمل على وصول مؤكد إلى مصادر غنية للأغذية.

وبينما تستورد المنطقة كميات كبيرة من المنتجات الزراعية - وبذلك تعتمد على التجارة في احتياجاتها الأساسية من الحبوب وزيت الطهي والسكر مثلا - فالحماية التي تفرض قيودا على استيراد المنتجات الزراعية تبقى مرتفعة. وتنصح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الحكومات بالتحرك نحو أدوات لسياسات مستهدفة يتم إعدادها خصيصا من أجل تحقيق أهداف معينة منصفة تجعل تشويه الإنتاج والتجارة في أدنى حد.

تنشر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة سنويا الرؤية المستقبلية الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الأغذية والزراعة التي تقيّم الاتجاهات الزراعية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. إن الطبعة الراهنة للتقرير تقدم اتجاهات السوق العالمية بالنسبة لأنواع الوقود الحيوي والحبوب والبذور الزيتية والسكر واللحوم والأسماك ومنتجات الألبان لفترة 2016-2025 وتحتوي على تقييم للتطورات الأخيرة والقضايا الرئيسية وجوانب عدم اليقين في أسواق هذه السلع.

انضمت مصر والمغرب وتونس إلى عدد من نصوص قوانين وخطط الزراعة. تسهل نصوص القوانين التجارة الدولية من خلال تبسيط وتوافق وتنفيذ إجراءات للشهادات متفق عليها دوليا.

www.oecd.org/agriculture
www.agri-outlook.org



متابعة وتقييم السياسات
الزراعية 2016



الرؤية المستقبلية الزراعية
لمنظمة التعاون والتنمية
الاقتصادية 2016-2025



مسح إلكتروني
للقراءة



سلاسة أداء الأسواق



تحسين بيئة الاستثمار

كذلك يدعم برنامج التنافسية الدول بشكل مباشر لتنفيذ الإصلاحات المصممة لها من خلال المشاريع: تحسين مناخ العمل والاستثمار في العراق؛ الاستثمار والتنافسية في الأردن؛ وتحسين مناخ الاستثمار في مصر. وتشمل المشاريع دعم تصميم وتنفيذ الإصلاحات وبناء قدرات المؤسسات المسؤولة عن سياسة وتشجيع وخدمات الاستثمار.

www.oecd.org/investment

www.oecd.org/investment/investment-policy/oecddeclarationanddecisions.htm

www.oecd.org/investment/pfi.htm

www.oecd.org/mena/competitivenessinvestmentpoliciesandpromotion.htm

يعد الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للنمو الاقتصادي. إذ يحفز نقل التقنية ووفرة الإنتاجية، ويساعد على تكوين رأس المال البشري، ويشجع التجارة ويحسن التنافسية، مع ما لذلك من تأثير إيجابي على النمو والتوظيف. وتتعاون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل نشط لتحسين بيئات وسياسات الاستثمار لتحقيق امكانيات النمو المهمة في المنطقة على أرض الواقع.

لقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة تزيد على 50٪ بين عامي 2008 و2015 وذلك على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين الدول. كما بقيت تدفقات الاستثمار داخل المنطقة على ضعفها. وهو ما يكشف عن قصور في التكامل والاتصال المتبادل. وتضطلع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإصلاحات لتعزيز الاستثمار وتدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذه الجهود من خلال مجموعة من السياسات والحوار الإقليمي ومشروعات مصممة لدول معينة بالتحديد.

وتلتزم كل من مصر، والمغرب، وتونس، والأردن بالإعلان الخاص بالاستثمار الدولي والمشاريع المتعددة الجنسية والذي يحفظ التزام الدول بتوفير بيئة مفتوحة وشفافة للاستثمار الدولي وتشجيع المساهمة الإيجابية من قبل المشاريع المتعددة الجنسية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتُجري منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مراجعات للسياسات الاستثمارية لكل عضو تناول اتجاهات الاستثمار، وقيوده وسياساته. وتشجيع وتسهيل الاستثمار، والقطاعات الأخرى المرتبطة به والتي تغطيها مجموعة مستندات الاستثمار الإطارية.

ومن خلال البناء على مستندات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذه، تدعم مجموعة العمل للاستثمار والتجارة التابعة لبرنامج التنافسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عمليات الإصلاح الاستثمارية في المنطقة من خلال زيادة الوعي. وتشارك التجارب بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأصحاب المصلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والخطط المساعدة على اتخاذ القرارات. كما يعمل برنامج التنافسية مع جامعة الدول العربية على زيادة الترويج للتكامل الإقليمي المعزز في منطقة الاستثمار.



مَسَّحْ إِيكْتْرُونِي
لِلقراءة

تشجيع التجارة والتكامل في سلاسل القيمة العالمية

كما تفيد هذه الأنشطة في استطلاع نطاق تحسين أنظمة المعلومات الاحصائية لتقديم رؤى متعمقة للديناميكيات الأكثر تعقيدا لسلاسل القيمة المضافة ومن ذلك على سبيل المثال دور الاستثمار الأجنبي المباشر، وإدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمهارات، والوظائف، ومساهمة رأس المال المبنى على المعرفة، ويُبرز عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تأثير سلاسل القيمة العالمية على تنافسية الاقتصاد، وتزايد أهمية الاستثمار في المهارات والأصول المبنية على المعرفة لمساعدة الدول على الصعود أو ترقية وضعها في سلاسل القيمة.

وتوفر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بينما تسعى الدول الى الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية وتحسين مساهمة الاستثمار والتجارة العالمية في أجنحة نموها. وقد تضمنت دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية تحليلا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتوصلت الدراسة الى أن الانجارية، وتطور الصادرات، وتنوعها مرتبط بشكل إيجابي بزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. كما أبرزت الدراسة أهمية تحرير التجارة والاستثمار.

يتم تنظيم الانتاج، والتجارة، والاستثمار عالميا وبشكل متزايد ضمن سلاسل القيمة العالمية والتي تقع ضمنها المراحل المختلفة للعملية الانتاجية عبر دول مختلفة. ويساعد تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتوصياتها الدول الأعضاء و غير الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك من يقع منها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على زيادة وتحسين مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

وتشكل التجارة في المدخلات الوسيطة أكثر من 50٪ من تجارة السلع وأكثر من 70٪ من تجارة الخدمات، ونتيجة لذلك، تتحدى سلاسل القيمة العالمية الكيفية التي نفهم بها العولمة وتثير تساؤلات حول كيفية وضع السياسات ضمن مدى عريض من القطاعات. وقد تم تصميم قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية لتوليد رؤى متعمقة جديدة للعلاقات التجارية بين النظم الاقتصادية وعملية خلق القيمة. تغطي نسخة 2015 من قاعدة البيانات المذكورة 61 نظاما اقتصاديا منها المملكة العربية السعودية وتونس، وتم تقسيمها الى 34 قطاعا. ويتم بذل المزيد من الجهود لتحسين تغطية الدول وتقديم رؤى متعمقة جديدة حول حجم سلاسل القيمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسوف يتم إدراج المغرب في التحديث المقبل لقاعدة البيانات.

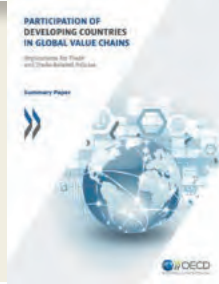
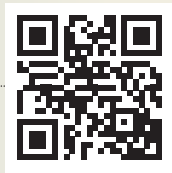


مَسَّحُ الْكُتْرُونِي
لِلْقِرَاءَةِ



سلاسل القيمة العالمية:
خيارات السياسات في
التجارة ومجالات تكميلية
لإدماج المشاريع الصغيرة
والممتوسطة ودول أخذة في
النمو ذات دخول منخفضة
في سلاسل القيمة العالمية

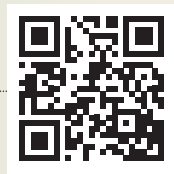
مشاركة الدول الأخذة في
النمو في سلاسل القيمة
العالمية



نظم اقتصادية مترتبة:
الاستفادة من سلاسل
القيمة العالمية



مَسَّحُ الْكُتْرُونِي
لِلْقِرَاءَةِ



ويقيم تقرير ترقية سلاسل القيمة العالمية من خلال الاستثمار في تونس الاندماج الحالي للدولة في سلاسل القيمة العالمية ويحدد التدابير الخاصة بتحديث الأطر القانوني والمؤسسي للتجارة والاستثمار. ويبني التحليل على أدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل تجارة القيمة المضافة وأطار سياسة الاستثمار وينوه بحاجة تونس إلى دراسة تعقيدات سلاسل القيمة المضافة بكاملها. بما في ذلك دور الخدمات ومحددات الاعتماد على نظام الأوفشور وحده.

ويستضيف مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مبادرة حوار السياسات حول سلاسل القيمة المضافة. وتحويل وتطوير المنتجات. والجدير بالذكر أن المغرب عضو في المبادرة وتشارك بشكل نشط في اجتماعات عامة تسمح للدول لتبادل خبرات السياسات والانخراط في التعلم من الأقران. ويجمع هذا المحفل بين دول أعضاء وغير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتشارك المعرفة وتحديد الممارسات الرشيدة لتشجيع التنمية الصناعية وترقية الإنتاج المحلي وقدرات الابتكار والتجديد.

كما طورت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مجموعة من مؤشرات تسهيل التجارة لمساعدة الحكومات على تحسين إجراءاتها الحدودية، والحد من تكاليف التجارة. وجني مزايا أكبر من التجارة العالمية. وتغطي مؤشرات تسهيل التجارة النطاق الكامل للإجراءات الحدودية لأكثر من 160 دولة، منها 12 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهو ما يتيح للحكومات بتصميم سياسات مستهدفة لتحسين الطاقة. وتُظهر مؤشرات تسهيل التجارة إمكانية قيام الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بخفض التكاليف بنسبة تصل إلى 17.5٪ من خلال الإصلاح الشامل لتسهيل التجارة.

oe.cd/tiva

www.oecd.org/trade

www.oecd.org/trade/facilitation

oe.cd/gvc

www.oecd.org/dev/global-value-chains.htm



تشجيع المنافسة السليمة

المنافسة للبلد المعني حيث تتناول هذه المراجعة عن كثر نظام التنافس الخاص بالبلد، وتقيّم مواطن القوة والضعف. وتحدد خيارات السياسة وتضع خريطة طريق للإصلاح التشريعي والمؤسسي عندما يكون ذلك ملائماً. هذا الأمر قد يكون مفيداً بشكل خاص للدول التي تسعى إلى بدء الإصلاح.

وبالإضافة إلى هذا التقييم المتعمق لنظام المنافسة الخاص ببلد معين من خلال مراجعة النظراء، يمكن لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقديم مساعدات فنية مستهدفة. على سبيل المثال، تعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع مجلس المنافسة في المغرب لتدريب مسئولين عموميين على مكافحة التلاعب في نتائج المناقصات العامة. كما تعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع جهاز حماية المنافسة في مصر على تدريب بعض مسئوليه على اجراء تقييم لتأثير التنظيم على المنافسة باستخدام مجموعة أدوات تقييم المنافسة الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

توجيهات عامة لمكافحة التلاعب في المناقصات في مجال المشتريات العامة:

www.oecd.org/competition/guidelinesforfightingbidrigginginpublicprocurement.htm

مجموعة أدوات تقييم المنافسة:

www.oecd.org/daf/competition/assessment-toolkit.htm

www.oecd.org/daf/competition

توفر مجموعة الأدوات والتوجيهات العامة باللغات الانجليزية، والفرنسية، والعربية.

تسهم سياسة المنافسة في النمو ورفع مستويات المعيشة. وتعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على تدعيم قانون وسياسة المنافسة كوسيلة لدعم النمو القابل للاستدامة في النظم الاقتصادية الأعضاء وغير الأعضاء. وتعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على النهوض بسياسات منافسة فعالة، حيث لا يزال العديد من القوانين والأنظمة في المنطقة يقيد المنافسة في السوق. ولا شك أن مثل تلك الأنظمة المضادة للمنافسة تعوق الإنتاجية والتجديد والابتكار وقد تؤدي إلى رفع الأسعار، وهو ما يضرّ بالمستهلكين الأكثر فقراً على وجه الخصوص.

وتعد تشريعات المنافسة مهمة بشكل خاص في الدول التي تتسم فيها الأسواق بتركيز عال والتي تفرض حواجز كبيرة على الواردات. وتصدر الإشارة إلى أن المنافسة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد تكون ضعيفة نتيجة للاحتكارات التي تسمح بها الدولة. أو حماية القطاعات أو الأسواق بالأنظمة أو نتيجة للتأثير السياسي في حالة الشركات المملوكة للدولة أو الأسواق التي تسيطر عليها. تحتاج هذه الدول إلى تشريعات تنافس فعالة، ومؤسسات إنفاذ قوية، وإصلاحات هيكلية مواتية للمنافسة.

ومصر إحدى الدول المشاركة في لجنة المنافسة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتساهم بشكل منتظم في اجتماعاتها التي تُعقد مرتين في العام. كما تحضر الجزائر والبحرين ومصر والأردن ولبنان والمغرب وقطر وتونس واليمن بشكل منتظم المنتدى العالمي السنوي للمنافسة الخاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والذي يجمع بين مسئولين رفيعي المستوى عن المنافسة من جميع أنحاء العالم، مع أكثر من 100 جهة منافسة ممثلة. ويشجع المنتدى حواراً أوسع نطاقاً يشتمل على الارتباط بين سياسة المنافسة والجوانب الأخرى للتنمية الاقتصادية، بما في ذلك التوظيف وتخفيف وطأة الفقر.

وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اجتماعات المنتدى الإفريقي للمنافسة والذي يضم ممثلين لكافة جهات المنافسة في شمال إفريقيا. وينتج المنتدى لجهات المنافسة تبادل التجارب وعقد ندوات لبناء الطاقة مع التركيز على أفريقيا، بما في ذلك شمال إفريقيا.

الاستفادة من أدوات ووسائل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتشجيع إصلاحات تنظيمية مؤيدة للمنافسة يمكن أن تساعد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على التغلب على التحديات الاقتصادية وتحسين النمو. وتمثل إحدى الأدوات المتاحة للحكومات لتطوير سياساتها التنافسية في إجراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمراجعة نظراء للقانون والسياسة



مجموعة أدوات تقييم
المنافسة: المبادئ

مَسْحَ الإلكتروني
للقراءة





رفع الوعي المالي

تونس، وكذلك في ورشة العمل الخاص بالاتحاد المصرفي الفرنكوفوني حول النوعية المالية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والذي تم تنظيمه بالاشتراك مع اتحاد المصارف العربية.

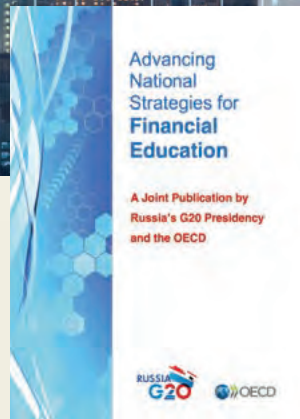
www.oecd.org/finance/financial-education/advancing-national-strategies-for-financial-education.htm
www.oecd.org/finance/financial-education

هناك اعتراف عالمي بأهمية محو الأمية المالية وبال الحاجة الى تشجيع التثقيف المالي وذلك لتحسين تقديم الخدمات المالية بتكلفة في متناول اليد، وتشجيع الرفاه المالي للأفراد، ودعم الاستقرار المالي.

وقد بدأت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النهوض بمحو الأمية المالية كإداة قوية للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي. وكذلك كنقطة بداية لتقديم خدمات معينة لكافة قطاعات المجتمع. والجدير بالذكر أن كلا من لبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية عاكفة على وضع أو تنفيذ استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي بناء على توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقد أوردت المملكة العربية السعودية بالتفصيل خططها الخاصة بالاستراتيجية الوطنية في إصدار مجموعة العشرين التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعنوان "الدفع باستراتيجيات وطنية للتوعية المالية" واستخدمت منهجية المنظمة لتقييم محو الأمية المالية لشعبها وتطوير استراتيجياتها الوطنية الخاصة بالتثقيف المالي.

وتقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بصياغة توصيات التثقيف المالي من خلال الشبكة الدولية للتوعية المالية وأيضاً من خلال مشاركتها في عمل مجموعة الدول السبع ومجموعة الدول العشرين. تأسست الشبكة الدولية للتوعية المالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 2008. وتقوم بالجمع بين خبراء من أكثر من 240 مؤسسة عامة في أكثر من 110 نظام اقتصادي من أجل الاضطلاع بأعمال تحليلية وتطوير ممارسات رشيدة، علماً بأن مصر ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية والمملكة العربية السعودية أعضاء في الشبكة، كما أن لبنان شريك مهم حيث استضاف الاجتماع السادس للشبكة الدولية للتوعية المالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 2010 والمؤتمر الدولي للتوعية المالية: بناء أفراد يتم تمكينهم مالياً المشترك بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبنك لبنان في نفس المناسبة. وبالإضافة الى ذلك، فإن مصر عضو في مجموعة الخبراء الفرعية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/الشبكة الدولية للتوعية المالية حول دور التوعية المالية في تقديم خدمات مالية غير مكلفة.

ويشمل عدد من الفعاليات الإقليمية والثنائية التي تم تنظيمها مع سلطات محلية مؤتمراً حول محو الأمية المالية والتثقيف المالي في العالم العربي مع المغرب (مع صندوق النقد العربي وبنك المغرب) في عام 2016. وفي عام 2015، كانت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مدعوة لنشر عملها حول التثقيف المالي وحماية المستهلك المالي في المؤتمر المعنون "تحفيز التثقيف المالي لتشجيع تقديم خدمات مالية غير مكلفة للنساء والشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" والذي نظمه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في



➔ دفع الاستراتيجيات الوطنية للتوعية المالية قدماً



مَسْحُ الْإِكْتِرُونِيّ
لِلقراءة



وضع الميزانية، وتحصيل الإيرادات والمصروفات



تحسين تحصيل الإيرادات والإدارة المالية

تلعب الأنظمة المالية الفعالة والكفاء دورا أساسيا في توفير موارد كافية للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين توزيع الدخل. وتعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحسين تحصيل الإيرادات وطاقة إعادة توزيع الضرائب والمصروفات.

وتضطلع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعدد من الأنشطة التي تشارك فيها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل نشط. وبسبب تصنيف المركز الضريبي المتعدد الأطراف لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تركيا بأنقرة بشر ندوات سنوية حول سياسة وإدارة الضرائب تستقبل مسئولين من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالإضافة الى ذلك، تركز ندوة واحدة أو اثنتان سنوية على القضايا المؤثرة على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديدا. وفي عام 2015، كان تركيز البرنامج على خدمة دافعي الضرائب حيث ناقش الوسائل الأكثر فعالية لتحسين الالتزام الطوعي ومن ثم تعبئة الموارد المحلية.

كما تضطلع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمشروع مع تونس حول تحسين تعبئة الموارد المحلية من خلال تصميم نظام ضريبي فعال وتحسين الشفافية والتعاون الدولي (2014-2016) ويتمثل هدف المشروع في مساعدة الحكومة على تعبئة الموارد المحلية من أجل تشجيع النمو الاقتصادي المستدام وإعادة توزيع الدخل من خلال تحسين تصميم سياسات فرض الضرائب وتحسين الشفافية والتعاون الدولي كما تساعد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على تطبيق المقاييس الدولية للشفافية وتبادل المعلومات والتي تتناول استراتيجيات التهرب الضريبي وتحويل الأرباح. مع تحليل السياسات الضريبية والتخطيط الضريبي (بما في ذلك اعداد بيانات احصائية عن الإيرادات قابلة للمقارنة عالميا) ومع اصلاح الإدارة الضريبية وتحسين الامتثال الضريبي.

ويعد الوصول الى بيانات قابلة للمقارنة، وتفصيلية، وحديثة عن الإيرادات شرطا مسبقا لتصميم وإدارة سياسات ضريبية فعالة، وجذابة للاستثمار، وتقديمية. ويوفر مشروع احصاءات الإيرادات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بيانات لحكومات، وباحثين، ومواطنين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وعدد متزايد من الدول الأخرى وهو ما يسهل المقارنات الإقليمية والعالمية سواء بسواء. وتشارك تونس والمغرب في الطبعة الأولى من احصاءات الإيرادات في إفريقيا (التي تم نشرها في عام 2016). وهناك ترحيب بانضمام عدد أكبر من دول المنطقة الى هذا المشروع العالمي لتوليد الزخم اللازم لاطلاق احصائيات الإيرادات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

www.oecd.org/ctp/tax-global



مَسْحُ إِيكْرُونِي
لِلقراءة



تحسين الشفافية والالتزام الضريبي

وقد التزمت أكثر من 95 دولة من أعضاء المنتدى العالمي على الشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية بتبادل المعلومات تلقائيا حول الحسابات المالية اعتبارا من عام 2017 أو عام 2018.

ويضم المنتدى العالمي سبعة أعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البحرين، الكويت، المغرب، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، والامارات العربية المتحدة) ولديه عدد من المبادرات لمساعدتها على تطبيق المقاييس العالمية الخاصة بالشفافية وتبادل المعلومات.

eoi-tax.org

www.oecd.org/ctp/beps

تعد الشفافية الضريبية أولوية لحسن الحوكمة والتنمية الاقتصادية، وتعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن كثب مع مجموعة الدول العشرين حول هذا الموضوع سعيا لتحفيز واعلام العمل الجماعي الفعال. وتقف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على استعداد لدعم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتطبيق إصلاحات في هذا القطاع.

وقد وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مقاييس عالمية حول شفافية وتبادل المعلومات بناء على الطلب ثم في وقت لاحق مقياسا عالميا للتبادل التلقائي للمعلومات حول الحسابات المالية. كما عمل المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، مع دوائر اختصاص مختلفة ل 129 الأعضاء، على وجود مستويات رفيعة من الشفافية وتبادل المعلومات.

الشفافية وتبادل المعلومات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التبادل التلقائي للمعلومات

مبادرة إفريقيا

مشاريع شراكة دوفيل: تونس والمغرب

الالتزام بتطبيق التبادل التلقائي للمعلومات بحلول 2018

بناء القدرات في مجال الشفافية وتبادل المعلومات

تدريب مدققي الضرائب على الاستخدام الفعال لتبادل المعلومات للتعامل مع التهرب الضريبي

تحسين الإطار والتنظيم القانوني لامثال المقاييس والمعايير بما في ذلك تجهيز وحدات لتبادل المعلومات

زيادة الوعي بالمقاييس والمعايير وأهميتها للإدارة الضريبية



تدعيم وضع الميزانية والمشتريات العامة

وتنعمد مجموعة العمل لكبار المسؤولين عن الميزانية والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ عام 1980 لبحث آخر التطورات على صعيد الممارسات العالمية الخاصة بالميزانيات. ويعد اجتماع مجموعة العمل لكبار المسؤولين عن الميزانية حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي تستضيفه دولة واحدة في المنطقة في كل عام، محفلاً فريداً لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمناقشة التحديات التي تواجهها واستطلاع سبل تحديث هيكل وعمليات الحوكمة لتحقيق إدارة مالية عامة أكثر كفاءة، وشفافية، ومشاركة وهو ما يتطلب نهجاً متعدد الشعب جاء تلخيص خطوطه العامة في توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الجديدة حول حوكمة الميزانية (2015). وتوفر المبادئ العشرة التي تتضمنها التوصية رؤية عامة للممارسات الحسنة تغطي طيف نشاط الميزانية بشكل شامل وتقدم توجيهات عملية حول تصميم، وتطبيق وتحسين أنظمة الميزانية لاجتياز تأثير إيجابي على حياة المواطنين.

إن المحافظة على الانضباط المالي، وتوزيع الموارد لبلوغ الأهداف الحكومية وتحقيق المزيد من الكفاءة للأداء العام تمارس جميعها تأثيراً حاسماً على التنمية الاقتصادية والرفاه الوطني بشكل عام. وتدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام في تعزيز كفاءة وفعاليتها أنظمتها الخاصة بوضع الميزانية والمشتريات العامة.

وتشمل الأبحاث التي تُجريها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كافة قضايا وضع الميزانية وذلك من خلال مراجعة أنظمة وضع الميزانية الخاصة بالدول. كما تفضل تحليلات مقارنة لجوانب محددة لنظام وضع الميزانية عبر الدول، وتحافظ على قاعدة بيانات شاملة حول الممارسات والإجراءات العالمية الخاصة بالميزانية والتي تغطي 97 دولة. علماً بأن نتائج هذا العمل منشورة في جريدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول وضع الميزانية.



اجتماع كبار المسؤولين عن الميزانية في الدوحة في 14-15 ديسمبر 2015.

يمكن لاصلاح الميزانية أن يشكل وسيلة لتلبية التوقعات العالية للمواطنين عن طريق تشجيع إدارة أكثر شفافية وكفاءة تسمح برؤية أوضح للسياسات وتضيف جوهرًا الى مفهوم الديمقراطية في مضمون العوائق الهيكلية والاقتصادية.

السيد/ سليم شاكر، وزير المالية التونسي سابقا في الندوة المفتوحة "نحو إدارة جديدة للمالية العامة في تونس"، 11 مايو 2015، تونس.



www.oecd.org/gov/budgeting/oecdjournalonbudgeting.htm

www.oecd.org/gov/budgeting

www.oecd.org/gov/ethics/mena-oecdnetworkonpublicprocurement.htm

www.oecd.org/mena/governance/efficient-and-effective-budgeting.htm

ويدعم برنامج الحوكمة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الحكومة التونسية في تنفيذ اصلاح PFM بهدف تحسين الأداء والمساءلة. ويتضمن ذلك تقييم دورة الميزانية التونسية وتقديم توصيات لكل حالة على حدة وبناء الطاقات لتطوير نظام فعال للحكومة المالية الرشيدة. وقد ساهم دعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتونس في تبني القانون الأساسي للميزانية والذي سوف يجعل وضع الميزانية على أساس الأداء اجباريا في كافة أقسام الإدارة العامة. هذا وسوف تستمر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دعم الحكومة والبرلمان في عملية تبني القانون. وبفضل التقدم على صعيد شفافية الميزانية، تمكنت تونس من الانضمام الى الشراكة الحكومية المفتوحة. كذلك تستمر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دعم الحكومة للربط بين الميزانية وبين الإطار الاقتصادي والتخطيطي العريض. وتدعيم عمليات الميزانية على المستوى المحلي لدعم الغاء المركزية الذي كفله الدستور الجديد.

وقد وفر تأسيس شبكة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمشتريات العامة في عام 2012، استجابة لدعوة دعامة حوكمة شراكة دوفيل. أداة لتحديد السياسات ذات الأولوية، وإقامة فعاليات لبناء الطاقات، وتشارك الرؤى المتعمقة بناء على التقدم الذي تم احرازه. علما بأن كافة الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية (المغرب، تونس، ليبيا، الأردن، مصر، واليمن) جزء من هذه الشبكة.

إن تبني حلول المشتريات الالكترونية لتحسين المنافسة والوصول الى فرص، وكفاءة، وشفافية، ومساءلة تتعلق بالمشتريات يحظى أيضا بدعم الشبكة وقد قطع العديد من الدول أشواطا كبيرة على هذا الصعيد. والجدير بالذكر أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دأبت على توفير أنشطة وفعاليات التدريب حول مختلف موضوعات المشتريات العامة، بالإضافة الى فعاليات إضافية تستهدف تغطية قضايا عريضة النطاق تتعلق بمحاربة الفساد.



مسح إلكتروني
للقراءة



الحوكمة العامة وحوكمة الشركات



تعزيز سيادة القانون

وتقدم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا المعاونة إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتدعيم الثقة العامة في النظام القضائي عن طريق تجسين أداء مؤسسات العدالة وتدعيم الوصول إلى العدالة وتقييم الاستعانة بوسائل بديلة لتسوية المنازعات. ويشمل ذلك دعم مصرفي تنفيذ نظام مميكن لإدارة القضايا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخفض القضايا المتراكمة وتعزيز تقديم خدمات العدالة. إن العمل الذي يتعلق بالقضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يسهل أيضا تنفيذ التزامات الدولة في ظل أجندة النمو المستدام (SDG 16) وعلى الأخص من خلال الروابط بين الوصول إلى الخدمات القانونية والقضائية وأبعاد النمو الشامل (أي الصحة والتوظيف).

www.oecd.org/mena/governance/rule-of-law.htm

إن اليقين القانوني وإطار العمل التنظيمي الفعال أساسان مهمان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتعاون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تدعيم حياذ واستقلال وكفاءة السلطة القضائية وتحسين سبل الوصول إلى ساحة العدالة وتنفيذ إصلاحات تنظيمية.

إن تدعيم البيئة التنظيمية من خلال المشاورات المنهجية والاستعانة بالإجراءات والأدوات التنظيمية ومراجعة التشريعات القائمة هاجس تشترك فيه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ورثت غالبا كميات عديدة من الأنظمة. أعدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ميثاقا إقليميا لنوعية الأنظمة يزود دول منطقة الشرق الأوسط بإطار عمل مشترك من المبادئ والممارسات الحسنة من أجل الإدارة التنظيمية. وتستفيد دول مطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضا من توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن السياسة التنظيمية (2012) التي تساعد على تنفيذ إصلاحات شاملة لتحقيق أهداف السياسة العامة بألوب يتميز بالكفاءة والفعالية.

توفر مجموعة العمل بشأن الإصلاحات التنظيمية لبرنامج حوكمة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منتدى لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والخبراء الدوليين لتبادل الممارسات السليمة للإصلاح التنظيمي. وتساعد مجموعة العمل ضمن أنشطتها على تعزيز مهارات الصياغة التشريعية لتمكين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من إعداد قوانين ونظم تتوافق مع أفضل الممارسات وبطريقة شاملة وشفافة. يشمل ذلك الاستعانة بخطوط هادية أو سياسات أو وسائل تدقيق جيدة لصياغة التشريعات والتنسيق بين وزارات العدل والوزارات الأخرى والوفاء بمتطلبات التدريب.

ككتاب إرشادات
الصياغة التشريعية
للسلطة الفلسطينية

الإصلاح التنظيمي في الشرق
الأوسط وشمال إفريقيا تنفيذ
مبادئ السياسات التنظيمية
لتشجيع النمو الشامل



مسح الإلكتروني
للقراءة





تعزيز النزاهة والحوكمة المسؤولة

ويصطلح برنامج الحوكمة أيضا بمشروعات تتعلق بدول معينة. فعلى سبيل المثال، وعلى أساس تقييم لإطار عمل النزاهة في تونس، قدم مساعدة تقنية للاستخدام الفعال لأدوات إدارة المخاطر، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية والتدقيق وتوفيق مشروعات القوانين لحماية المبلغين عن الفساد مع المقاييس والعايير العالمية. وبناء على تجربة السلطة الفلسطينية، يساند البرنامج في الوقت الراهن تونس في تنفيذ مدونة سلوكيات للموظفين العموم.

يعمل برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على تعزيز النزاهة في الأعمال وحوكمة الشركات. وتجمع شبكة النزاهة في الأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين القطاع الخاص والحكومات والمجتمع المدني لتقييم التحديات والتقدم في منع الفساد ونشر أطر عمل أقوى للنزاهة من خلال أدوات عملية وحلول مبتكرة. ويقوم عملها

الفساد عائق رئيسي أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتهديد للاستقرار على المدى الطويل. تتعاون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع الشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تعزيز النزاهة والشفافية وبناء الثقة ونشر تامساءة في القطاعين العام والخاص.

إن برنامج برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعاون الحكومات والمؤسسات المستقلة في نشر النزاهة ومكافحة الفساد عن طريق تقييم أطر عمل النزاهة وتقديم بناء للقدرات ودعم تنفيذ الإصلاحات القانونية والمؤسسية. ويقوم بذلك على المستوى الإقليمي من خلال مجموعة العمل بشأن الوظيفة العامة والنزاهة وشبكة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن المشتريات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



تعزيز النزاهة من أجل تطوير الأعمال في منطقة الشرق الأوسط (باريس، 18 أبريل 2016). "صورة عائلية"، بما في ذلك الوزير السابق كمال العيادي (تونس)، المفوض اليسيري (العراق) والسفيرة ماركوفيتش (السويد).

على أساس اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، والتوصية بمزيد من مكافحة الرشوة وإرشادات الممارسات السليمة في الرقابة الداخلية والأخلاقيات والامتثال.

تنظم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ندوات تدريب بشأن النزاهة لممثلي القطاع العام والقطاع الخاص من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويقوم مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط في مدينة الكويت باستضافة ومساندة الندوات. وهي تقدم الممارسات السليمة وأدوات تعزيز النزاهة، وتشمل مجالات التركيز دور القضاء والمؤسسات المستقلة (مثل هيئات مكافحة الرشوة) وإشراك القطاع الخاص في منع الفساد من خلال برامج امتثال فعالة ونظم للرقابة الداخلية ومبادرة جماعية لمكافحة الفساد.

www.oecd.org/corruption

www.oecd.org/corruption/ethics

www.oecd.org/daf/anti-bribery/businessintegrityinthemiddleeastandnorthafrica.htm

www.oecd.org/mena/competitiveness/menaresponsiblebusinessconductforum.htm

www.oecd.org/corruption/oecdantibriberyconvention.htm

www.oecd.org/mena/governance/integrity-and-anti-corruption.htm

www.oecd.org/gov/ethics/mena-oecdnetworkonpublicprocurement.htm

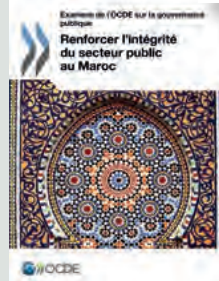


بحث منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لنظام الرقابة والتدقيق التونسي

تعزيز النزاهة في المغرب عن طريق اتصال وتعاون ناجحين: دليل للاستراتيجية وأفضل الممارسات



تعزيز النزاهة في القطاع العام في المغرب



تعزيز النزاهة في القطاع العام في المغرب

الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لتدعيم الحوكمة في تونس



التحكم الداخلي وإدارة المخاطر لتعزيز الحوكمة في تونس



مَسْح الكُتْرُونِي للقرءة



مَسْح الكُتْرُونِي للقرءة





بناء حكومات منفتحة و مبتكرة

ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بوصفها منظمة متعددة الأطراف شريكة لشراكة الحكومة المنفتحة تساعد الأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس والسلطة الفلسطينية في تقييم المؤسسات والسياسات والممارسات التي تدعم تنفيذ مبادئ الحكومة المنفتحة. وتقدم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال **مراجعات الحكومة المنفتحة** تقييما شاملا لأطر العمل القانونية والمؤسسية وتلك التي تتعلق بالسياسات والتنفيذ بالمقارنة بأدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والممارسات الحسنة ومنظمات المجتمع المدني من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تحديد أولويات البرنامج بكامله.

برنامج الحكومة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من خلال مجموعة العمل على الحكومة المنفتحة والمبتكرة. يقدم بناء للقدرات والحوار الإقليمي لتعزيز آثار سياسات الانفتاح

إن مزيدا من الشفافية والمشاركة العامة في الحياة العامة يؤديان إلى سياسات وخدمات أفضل وينشران النزاهة في القطاع العام. وهذا أمر أساسي بالنسبة لتعزيز ثقة المواطنين في الإدارة العامة وإحداث مزيد من النمو الشامل.

إن الحكومة المنفتحة، أو فتح الإجراءات والمعلومات الحكومية لتصبح تحت أعين الجمهور وضلوع المواطنين، تعتبر حاليا عنصرا أساسيا لمجتمع ديمقراطي. تركز دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مبادرات الحكومة المنفتحة لإصلاح القطاع العام وتنضم إلى **شراكة الحكومة المنفتحة** لتستوحي منها وتقيس تقدم الإصلاحات التي تقوم بها. ويغير مواطنو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توقعاتهم لكيفية تحديد السياسات والخدمات ويطالبون بالمزيد من المسؤولين المنتخبين في بلادهم وكذلك من الموظفين العموميين الوطنيين.

"إن الطريق إلى الشفافية والشمول والمساءلة ليس سهلة حيث أنه يستتبع تحويلا للاتجاه يضع المواطنين ليس فقط في قلب السياسات العامة وإنما أيضا في قلب عمل الإدارة العامة نفسه."

أنخيل جوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في المنتدى الدولي بشأن الحكومة المنفتحة، باريس، سبتمبر 2014



"ينحاز الدستور المغربي إلى مبادئ الحكومة المنفتحة في مبادئه للحكومة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. ونتيجة لتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فالاحتياجات من حيث الحكم المنفتح تمت صياغتها بصورة أفضل وتمت بلورة حلول. قامت المنظمات غير الحكومية بمبادرة إنشاء شبكة للتشاركي في الجهود في هذا المجال". السيد عبد الرحيم فكاوي، منسق المركز المغربي من أجل الحق في الحصول على المعلومة

www.oecd.org/mena/governance/open-government.htm
www.oecd.org/governance/observatory-public-sector-innovation

والمشاركة التي يمكن أن تكون نتائج أكثر شمولا و التي تعود بالفائدة على جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب. المجلس الاستشاري للمجتمع المدني لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يضمن مشاركة واسعة من ممثلي منظمات المجتمع المدني الوطني والإقليمي. من بلدان المنطقة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تعريف أولويات البرنامج بأكمله.

وتشجع مجموعة العمل أيضا الابتكار بصد رفع مستوى جودة الخدمات العامة وتحسين إكّان الوصول إليها والاستعانة بالأموال العامة في الوقت نفسه. ويستفيد الممارسون في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مرصد الابتكار في القطاع العام، وهو منصة على الانترنت يجمع تجارب الابتكار في القطاع العام ويتشارك فيها.

في إطار دعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، قامت المنظمة مؤخرا بدعم من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصياغة سياسة الحكومة الإلكترونية وتنفيذ الخطة، والتي تضمنت إنشاء محطة واحدة من الخدمات ذات الأولوية للمواطنين ورجال الأعمال.

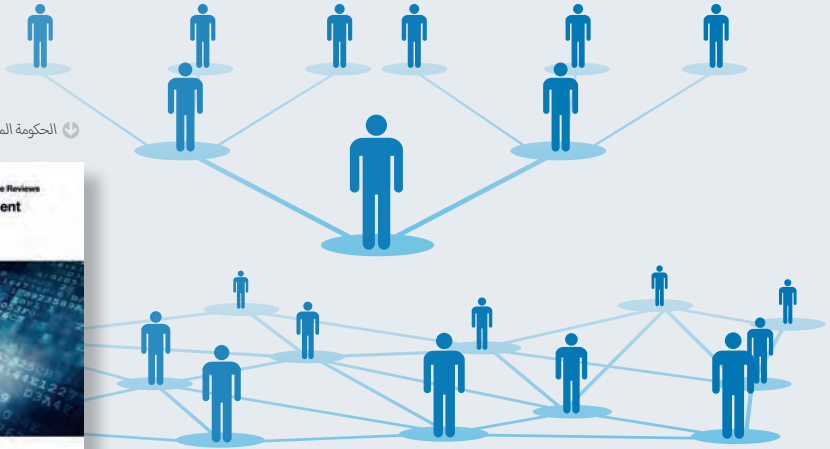
الحكومة المنفتحة في تونس



مسح إلكتروني
للقراءة



الحكومة المنفتحة في المغرب





أطلقت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في 2016 مراجعة هذه المنظمة لسياسات إدارة المخاطر في المملكة المغربية. وعلى أساس عملية مراجعة النظراء، يقدم هذا التقرير مشورة مستهدفة تتعلق بالسياسات وتحدد الممارسات المستحدثة لتعزيز إدارة المخاطر الحركة في البلاد. يمكن اتخاذ هذه المراجعة أساسا لتحليلات مستقبلية لسياسات إدارة المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتجري منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا مناقشات مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن إمكان عقد حوارات إقليمية لخفض المخاطر الاقتصادية التي تقترن بالتجارة غير المشروعة.

www.oecd.org/governance/risk

www.oecd.org/gov/risk/recommendation-on-governance-of-critical-risks.htm

www.oecd.org/gov/risk/reviews-of-risk-management-policies.htm

إدارة المخاطر أمر أساسي لتعزيز أفضل لأطر عمل لإدارة عامة أفضل وتحقيق أداء اقتصادي أعلى. وللمواطنين والشركات تطلعات كبيرة من الحكومات أن توفر السلامة والأمن وأن تدير بكفاءة النتائج السلبية للصدمة الخارجية. وفي سياق تتطور فيه بسرعة الاتجاهات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والاجتماعية التي تدفع المخاطر الكبرى، يجب على الحكومات أن تتكيف مع أوجه الضعف الجديدة، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يزود منتدى المخاطر العالية المستوى لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية صنّاع السياسات بمحفّل متعاون لرفع مستوى الاستعداد لخدمات واسعة النطاق للاقتصاد والمجتمع. تضع توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة المخاطر الحرجة مقياس ومعيّار حوكمة المخاطر. يبرهن انضمام المغرب وتونس إلى هاته الأداة في مايو 2014 على اهتمام منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتحديث سياسات إدارة المخاطر وزيادة تكيفها. وهو ما أبرزه المؤتمر السنوي الرابع عشر لمنظمة التنمية العربية بشأن التعاو في تأسيس المرنة تجاه المخاطر العالمية في المنطقة العربية.

مراجعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن سياسات إدارة المخاطر: المغرب: النتائج الرئيسية



مسح إلكتروني للقراءة

توصية بشأن إدارة المخاطر الحرجة









رفع مستوى حوكمة الشركات في المشاريع الخاصة والمشاريع المملوكة للدولة

يمكن للسياسات الفعالة لحوكمة الشركات أن تساعد الدول على جذب مستويات أعلى من الاستثمار وتدعيم تنمية القطاع الخاص. وتهيئة بيئة من الثقة والشفافية والمساءلة فحوكمة الشركات الجيدة لا غنى عنها أيضا لتطوير أسواق رأس مال داخلية سليمة يمكن أن تساعد الدول على تمويل الاستثمار في الاقتصاد الفعلي. تتعاون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بصورة وثيقة مع الشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تعزيز مقاييس ومعايير حوكمة الشركات بما في ذلك المشاريع المملوكة للدولة.

إن مجموعة عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تساند هذه المنطقة من خلال مبادرات يقوم المستثمرون والشركات في إطارها بتحديد طرق تحسين حوكمة الشركات. وهي تتعاون أيضا مع أسواق الأسهم والمستثمرين المؤسسيين ومراقبي أسواق رأس المال وآخرين في إعداد خطط إصلاحية محددة على مستوى الدولة ومستوى الشركة ودعم التنفيذ عن طريق متابعة التقدم وتقييم الوضع.

وتستوحي أنشطة مجموعة العمل من مبادئ مجموعة الدول العشرين/ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات والخطوط الهادية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات في المشاريع المملوكة للدولة والتي تعكس لغة مشتركة لخلق الثقة والإدارة الرشيدة للشركات في عالم عولمة المالية والأعمال. تشمل هذه الأدوات على ثروة من التجارب العملية بما في ذلك من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولا تقضي المبادئ والإرشادات العامة بمنهاج "وحيد يناسب جميع الأوضاع". بل إنها تقدم أداة يمكن تكييفها لتناسب مع سياقات قانونية واجتماعية واقتصادية مختلفة.

إن أنشطة مجموعة العمل بشأن حوكمة الشركات تجري بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين مثل اتحاد لمصارف العربية والاتحاد العربي للتبادلات واتحاد سلطات الأوراق المالية العربية. وكذلك المعاهد الوطنية لمندراء الشركات ومراكز حوكمة الشركات والشركات الفردية والمستثمرين وأصحاب المصلحة. وتستفيد مجموعة العمل أيضا من تجارب عمل إقليمي مماثل تدعمه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي في جنوب شرق آسيا وجنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

www.oecd.org/mena/competitiveness/mena-corporate-governance.htm

الإرشادات العامة لمنظمة
التعاون والتنمية الاقتصادية
بشأن حوكمة الشركات في
المشاريع المملوكة للدولة،
طبعة 2015



مسح إلكتروني
للقرءة



مبادئ حوكمة الشركات
لمجموعة الدول العشرين/
منظمة التعاون
والنمىة الاقتصادية





الصناعة والابتكار



بناء اقتصاد معرفة

إن محفل سياسات الابتكار يتيح الوصول على الانترنت إلى هذه المعلومة كما يتيح تقييم الأداء بين الدول. والمؤشرات الإحصائية الأساسية للعلوم والتكنولوجيا والاستثمار في الابتكار والأداء متاحة لعدد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على محفل سياسات الابتكار.

يتخلل الاقتصاد الرقمي حاليا جوانب لا حصر لها من الاقتصاد العالمي بما يؤثر على قطاعات متنوعة مثل المصارف وتجارة التجزئة والطاقة والنقل والتعليم والنشر ووسائل الإعلام والصحة. ومن ثم يجب على الحكومات أن تطور الاقتصاد الرقمي بطريقة استراتيجية وتوسع من مزاياه وتستجيب للتحديات الرئيسية مثل خفض البطالة وجوانب عدم المساواة وانتزاع الناس من الفقر. وتحلل الرؤية المستقبلية للاقتصاد الرقمي لعام 2015 لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المنشوء الحالي لاستراتيجيات الاقتصاد الرقمي الوطنية. وتشمل استراتيجية مصر للنوات 2014-2020. "تحقيق الاقتصاد الرقمي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الرفاهية والحرية والعدالة الاجتماعية للنوع". بهدف تحويل مصر إلى مجتمع رقمي ومزبد من تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأسيس مصر كمركز رقمي عالمي.

www.oecd.org/innovation
www.oecd.org/sti/ieconomy
www.innovationpolicyplatform.org

إن الاستثمار في رأس مال قائم على أساس المعرفة (أي قواعد البيانات والتصميم والعلامات والملكية الفكرية) له انعكاسات على الابتكار ونمو الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة. وتقف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على استعداد لدعم العدد المتزايد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تصمم وتنفذ استراتيجيات الترويج الاقتصادي القائمة على أساس اقتصاد المعرفة.

يمكن أن يهندي دعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأدوات مثل استراتيجية الابتكار لعام 2015 وتقرير حتمية الابتكار: الإسهام في الإنتاجية والنمو والرفاهية (2015). هاته الأدوات توضح أجندة محددة لتعزيز الأداء المبتكر وتعددها للاستخدام من أجل نمو قوي وأخضر وشامل بقدر أكبر من أجل الدول على جميع مستويات التنمية. وهي توضح خمس أولويات لصناع السياسات تقدم معاً الأساس لمنهاج شامل تفعيلي للابتكار: (1) تعزيز الاستثمار في الابتكار وتشجيع ديناميكية الأعمال. (2) الاستثمار في نظام فعال لخلق ونشر المعرفة وتشكيله. (3) اغتنام مزايا الاقتصاد الرقمي. (4) تشجيع المواهب والمهارات والاستخدام الأمثل لها. (5) تحسين حوكمة وتنفيذ سياسات الابتكار.

إن رؤية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المستقبلية للعلوم والتكنولوجيا والصناعة تراجع الاتجاهات الرئيسية في سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والأداء في عدد من المجالات تتعلق بموضوعات محددة في الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والنظم الاقتصادية الناشئة الكبرى بما فيها مصر.

الرؤية المستقبلية للاقتصاد الرقمي لسنة 2015 لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



الرؤية المستقبلية للعلوم والتكنولوجيا والصناعة لعام 2014 لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



حتمية الابتكار: الإسهام في الإنتاجية والنمو والرفاهية





دعم تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة المشاريع

ويعدم برنامج التنافسية أيضا تطوير سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في سياق شراكة دوفيل. وقد تعاون مع الدول العربية التي تمر بمراحل انتقالية في إعداد خطط عمل على المدى القريب للغاية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحديد أنشطة معينة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. ويقود البرنامج أيضا تنفيذ مشروعات الصندوق الانتقالي لسياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا والأردن.

● تسهم استراتيجية تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل ليبيا في الجهود الرامية إلى التمهيد لتنمية القطاع الخاص من أجل وضع ما بعد النزاع في البلاد عن طريق دعم إعداد استراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

● يدعم مشروع فعالية سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الأردن تنفيذ الاستراتيجية الأردنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للأعوام 2016-2020. ويركز على تعزيز التنسيق المؤسسي والحوار بين القطاعين العام والخاص وإحصاءات المؤسسات الصغرى والمتوسطة ومتابعة وتقييم السياسات.

www.oecd.org/mena/competitiveness/smpolicy_entrepreneurship_andhumancapitaldevelopment.htm



مؤشر سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
الشرق الأوسط المتوسطي وشمال إفريقيا 2014 -
تنفيذ قانون الأعمال الصغيرة لأوروبا

مَسْحُ
لِلقراءة
إِلِكْتُرُونِي



تعتبر المؤسسات الصغرى والمتوسطة مكونات حيوية للقطاع الخاص وقوى دافعة مهمة للوظائف والنمو الاقتصادي. وهي تشكل الأغلبية الساحقة من الشركات على المستوى العالمي، كما تشكل ما يتراوح بين نصف وثلاثي التوظيف وتساهم في إضافة القيمة وفي التصدير والابتكار. واعترافا بأهمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة ورواد الأعمال، أرسى النظم الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدابير وإجراءات لتحسين بيئات الأعمال والارتقاء بتنسيق وكفاءة سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتحسين الحصول على التمويل وخدمات دعم المشاريع.

إن مجموعة العمل بشأن سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة المشاريع ببرنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تسعى إلى دعم الحكومات في تعزيز نمو المشاريع والحصول على التمويل ومتابعة وتقييم تأثير سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. والمجموعة إذ تتعاون بصورة وثيقة مع منتدى سيدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فهي تضطلع أيضا بمهمة خاصة تتمثل في الدعم والمساعدة في تشجيع ريادة المرأة للأعمال. ويشترك ممثلون من قطاع المشاريع الخاصة بنشاط وإيجابية في كلتي المبادرات.

قام مؤشر سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2014 الذي تم إعداده بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية ومؤسسة التدريب الأوروبية بتقييم إعداد وتنفيذ سياسة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ثمانية نظم اقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كان التقييم قائما على أساس عملية استشارية على مستوى عال تضم حكومات والقطاع الخاص وخبراء وجهات مانحة. وشملت مجالات رئيسية لتنمية المشاريع تجلت في قانون الأعمال الصغيرة لأوروبا.

وبالتعاون مع مركز الشرق الأوسط للاقتصاد والمالية بصندوق النقد الدولي، يشجع برنامج التنافسية أيضا بناء القدرات من أجل صنع سياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال دورة تدريبية سنوية لتحسين السياسات والحصول على التمويل من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تهدف الدورة التدريبية إلى تشارك ومناقشة الأدوات والمنهجيات والممارسات السليمة من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بما في ذلك تدابير من أجل تسهيل الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال. ويستفيد من التدريب مسئولون حكوميون من الدرجة المتوسطة وحتى كبار المسئولين المختصون بسياسات المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمشاريع بوجه عام.

تشجيع الاستثمار في البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

بين القطاعين العام والخاص سيسجع شفافية وكفاية وفعالية النفقات العامة وسيساعد الحكومة التونسية على تحقيق أهدافها للتنمية فيما يتعلق بالسياسات العامة.

وبناء على إطار عمل السياسات للاستثمار ومبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، قام برنامج دعم أمن الاستثمار في منطقة البحر المتوسط مشورات أعدت خصيصا لتناسب حكومات مصر والأردن والمغرب وتونس فيما يتعلق بخفض مخاطر إطار العمل بالنسبة لمشروعات معينة للبنية التحتية و/أو قطاعات، و بصياغة توصيات للسياسات على مستوى المنطقة وتنظيم ورش عمل لحوار السياسات بين القطاعين العام والخاص بشأن إزالة الحواجز أمام استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، سعت مجموعة عمل أمن

يتفق صناع السياسات في أنحاء العالم على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق البنية التحتية وتلبية احتياجات الخدمات العامة في الدول. ويتمثل التحدي في العمل على إمكان تحقق الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحقيق هذه الشراكات لقيمة تساوي النقود التي استثمرت وشفافيتها.

وشأنها بشأن سائر أنحاء العالم، فمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه فجوة في البنية التحتية وكذلك قيودا مالية. ومن ثم يتعين إيجاد سبيل لتقديم بنية تحتية تزيد من النمو تكون مناسبة لقدرات الحكومات والمستخدمين على حد سواء وتشمل قيمة مقابل النقود أكبر من الطريقة التقليدية في إتاحة البنية التحتية. يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص في ظل ظروف مناسبة تلبية هذه المطالب. فهي أداة مهمة بالنسبة لصناع السياسات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يمكن للحكومات أن تحقق تقدما سريع في تحقيق قيمة مقابل النقود عن طريق الاستفادة من خبرة القطاع الخاص وتوزيع المخاطر على الأطراف المناسبة التي تستطيع إدارة هذه المخاطر بطريقة لا ترفع من التكلفة.

تم تأسيس شبكة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لكبار المسؤولين عن البنية التحتية والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للعمل على أن تحقق الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشروعات استثمار رأس المال قيم مقابل النقود وعلى أن تدار المخاطر الاحتمالية بصورة ملائمة. أعدت الشبكة مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للحكومة العامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تساهم في بحث القدرات المؤسسية واختيار مشروعات الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أساس القيمة مقابل النقود واستخدام إجراءات الميزانية العادية لضمان الاستدامة المالية.

وتقدم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا تقديرات تتعلق بكل دولة بعينها وتوصيات تتعلق بالسياسات إلى الحكومات الراغبة في تعزيز أو بناء إطار عمل لحكومة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والبنية التحتية لديها من خلال أدوات تشخيصية تساهم في التعرف على نقاط القوة والضعف. وبمساعدة الصندوق الانتقالي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقدم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية توصيات تم تكييفها خصيصا وبناء للقرارات بطريقة عملية لتعزيز أطر العمل القانونية والمؤسسية وتلك التي تتعلق بالميزانية من أجل تشغيل وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تونس. تبنت البلاد قانونا جديدا للشراكة بين القطاعين العام والخاص في نوفمبر 2015 بناء على تلك التوصيات. إن تشغيل وتفعيل القانون التونسي للشراكة





الشركات بين القطاعين العام والخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دليل من أجل صناع السياسات

توصية المجلس بشأن مبادئ الحوكمة العامة للشركات بين القطاعين العام والخاص



مَسْح الكُتْرُونِي
للقراءة

سيصدر قريبا في 2016
www.oecd.org/mena/competitiveness/public-private-partnerships-tunisia.htm



الاستثمار في منطقة البحر المتوسط. بوصفها محفلا للحوار والتنسيق، إلى تشجيع مناهج كاملة لسياسة مبتكرة وأدوات مالية من أجل تسهيل تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

www.oecd.org/gov/budgeting/ppp.htm

www.oecd.org/daf/inv/investment-policy/ppp.htm

www.oecd.org/mena/competitiveness/ismed.htm



البيئة والطاقة





نشر النمو الأخضر

بدأ النمو الأخضر في تعميق وجوده في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. انضمت المغرب وتونس إلى إعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن النمو الأخضر الذي وقعته 42 دولة والدول الأوروبية، وشجع ذلك منظمات ذات علاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المشاركة في ملتقى المعرفة الذي يتعلق بالنمو الأخضر. وهذا المحفل شراكة بين المعهد العالمي للنمو الأخضر ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي. ومحفل المعرفة الذي يتعلق بالنمو الأخضر شبكة من الباحثين وخبراء التنمية تحدد وتتناول الفجوات الكبيرة في المعرفة في النمو الأخضر من الناحيتين النظرية والعملية، ومن خلال مشاورات واسعة النطاق وبحوث على أعلى مستوى عالمي. يزود محفل المعرفة الذي يتعلق بالنمو الأخضر الممارسين وصناعات السياسات بأوات أفضل لتشجيع النمو الاقتصادي وتنفيذ التنمية المستدامة.

وتجمع لجنة المساعدات التنموية إحصاءات وتراقب المساعدات التنموية الرسمية الموجهة للأهداف العالمية لاتفاقيات ريو والقضايا البيئية المحلية. هذه البيانات متاحة للجميع على الانترنت علي مستوى النشاط ويمكن الانتقاء منها بحسب الدولة الشريكة والمنطقة - مما يكشف عن قدر تدفقات

حدث الهواجس المتزايدة بشأن البيئة و استنزاف الموارد غير المتجددة بالحكومات في النظم الاقتصادية الآخذة في النمو والنظم الناشئة إلى إعادة تشكيل سياساتها. يتعلق النمو الأخضر بتدعيم النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في تقديم الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا في الوقت نفسه. تعترف منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصورة متزايدة بتشجيع النمو الأخضر، وهو عنصر مركزي في دعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة.

وعلى أساس استراتيجية النمو الأخضر، تنصح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النظم الاقتصادية الأعضاء والشريكة بإدماج سياسة النمو الأخضر في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والبيئية. وتستكشف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كيفية تطبيق النمو الأخضر وتشجيعه في سباقات الدول الآخذة في النمو. ويستعرض تقرير وضع النمو الأخضر في قلب التنمية أجندة من إجراءين متلازمين للمبادرات التي تتخذ على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق النمو الأخضر في الدول الآخذة في النمو. ويتضمن أمثلة للأشطة في مصر والأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس.



مجالات سياسة الاستثمار؛ وتشجيع وتسهيل الاستثمار؛ وسياسة المنافسة؛ وسياسة الأسواق المالية؛ والحوكمة العامة؛ وقضايا أخرى مرتبطة. تبرز حالة الأردن أهمية وضع سياسات قوية وخطط حوافز مستهدفة يمكن التنبؤ بها. وهذه المراجعة تطبق في دولة بعينها لإرشادات سياسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستثمار في بنية تحتية من الطاقة النظيفة، وهي أداة لا تفرض قواعد أو آراء معينة وتساعد الحكومات على تحديد سبل حشد استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية للطاقة النظيفة، وعلى الأخضر في الكهرباء المتجددة. وقد ألحقت إرشادات السياسات ببيان وزارة مالية مجموعة الدول العشرين ومحافظي البنوك المركزية في اجتماعهم في أكتوبر 2013.

www.oecd.org/greengrowth
www.oecd.org/dac/environment-development/green-growth-development.htm
www.oecd.org/dac/stats/rioconventions.htm

المساعدات إلى منطقة الشرق الأوسط، إلى جاب طاقة من المعلومات الوصفية. بلغ مجموع تهادت المساعدات الثنائية من أعضاء لجنة الماعدات التنموية والتي تستهدف التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه في المنطقة 1.9 مليار دولار في المتوسط سنويا في 2010-2013، مما يشكل 25٪ من مجموع محافظة المساعدات التنموية الرسمية الثنائية للمنطقة. وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الرئيسية المزودة بتمويل التنمية الذي يتعلق بالمناخ والذي بلغ 574 مليون دولار في 2013 (8٪ من مساعداتها التنموية الرسمية).

تهدف مراجعة سياسة الاستثمار في الطاقة النظيفة في الأردن (تصدر قريبا، ديسمبر 2016) إلى مساعدة صنّاع السياسات في تعزيز ظروف الاستثمار في توليد الكهرباء المتجددة. وهي تقيّم الإصلاحات الحديثة للسياسات وتحدد أولويات السياسات في الأردن والدروس المستفادة من أجل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويهدف التقرير إلى إنشاء مشروعات في الخلايا الشمسية الكهروضوئية والطاقة التي تتولد من الرياح، وهو يركز على

إرشادات السياسات للاستثمار في البنية التحتية للطاقة النظيفة



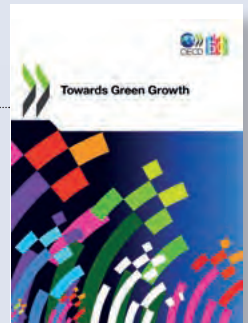
وضع النمو الأخضر في قلب التنمية

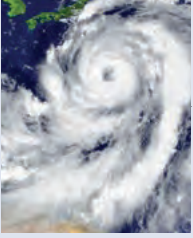


مَسَّحُ الكِتْرُونِيّ
للقراءة



نحو نمو أخضر، دراسات النمو الأخضر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية





مكافحة تغير المناخ

القضايا الفنية التي تناقش في مفاوضات دولية تتعلق بتغير المناخ. ويشمل المشاركون ممثلين لكل دولة وخبراء من دول متنوعة بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويركز عمل مجموعة خبراء تغير المناخ في الوقت الراهن على شفافية التخفيف والتكيف والدعم في إطار الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وستستمر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دعم عملية الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. بما في ذلك خلال فترة الاستعداد لعقد المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف الذي يعقد في المغرب في الفترة 7-18 نوفمبر 2016.

www.oecd.org/environment/cc
www.oecd.org/env/cc/ccxg.htm

عملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على جهات متعددة لتدعم جهود معالجة تغير المناخ، وذلك على الصعيد الدولي من خلال عملية الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ على صعيد الدولة على حد سواء من أجل فهم سياساتهما والتقدم نحو انبعاثات منخفضة ومستقبل من المناخ المرن الذي يمكن تكيفه.

أخذت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ عام 1993، ومع وكالة الطاقة الدولية، تدعم عملية الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ من خلال مجموعة خبراء تغيير المناخ التي تقدم تحليلا محايدا ودقيقا لقضايا تغير المناخ. وهي تعقد مرتين سنويا منتديات بشأن البيئة تركز على تغير المناخ - مناسبات وندوات تعقد في إطار غير رسمي لعملية الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وتشجع الحوار وتزيد من التفاهم بين الدول بشأن





تحسين حوكمة المياه



إن إدارة موارد المياه العذبة النادرة وضمان الوصول إلى إمدادات المياه والمعالجات الصحية يشكلان تحديا كبيرا في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

نظمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حوارات للسياسات في الأردن وتونس لتشخيص التحديات الرئيسية للحكومة والتمويل لمشاركة القطاع الخاص في قطاع توريد المياه ومياه الصرف الصحي لإيجاد سبل معالجة هذه التحديات. وهناك أيضا عدد من أصحاب المصلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يشاركون بنشاط في مبادرة حوكمة المياه داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهي شبكة دولية تضم أطرافا متعددة من أصحاب المصلحة يزيد عددهم على مائة مندوب يجتمعون مرتين سنويا في منتدى للسياسات. ويشمل ذلك الشراكة المتوسطية العالمية للمياه واتحاد حوض البحر المتوسط والمعهد المتوسطي للمياه. تهدف مبادرة حوكمة المياه إلى التشارك في الإصلاحات الجارية والممارسات السليمة دعما لحكومة أفضل للمياه، بما في ذلك في أنحاء دول البحر المتوسط شمالا وجنوبا.

ولمساعدة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على إرساء سياسات أفضل للمياه، أعدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مبادئ حوكمة المياه التي ترسي مقاييس ومعايير من أجل تصميم وتنفيذ سياسات المياه بفعالية وكفاءة وشمول أكبر وتشجيع الحكومات على تفعيلها. اعتمد وزراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المبادئ في يونيو 2015 وهي متاحة في 15 لغة بما في ذلك الفرنسية والعربية.

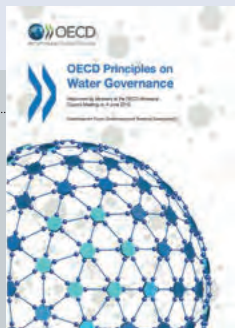
www.oecd.org/governance/oecd-principles-on-water-governance.htm

www.oecd.org/gov/water

مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة المياه

حوكمة المياه في تونس: التغلب على التحديات لمشاركة القطاع الخاص

حوكمة المياه في الأردن: التغلب على التحديات لمشاركة القطاع الخاص



مَسْحَ الْإِكْتِرُونِي
لِلْقِرَاءَةِ





ضمان الوصول إلى طاقة موثوقة ونظيفة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: سياسات لدعم الاستثمار الخاص دواعي نشر مصادر أقوى للطاقة المتجددة في المنطقة ويحدد سياسات الدعم الملائمة لحث الاستثمار الخاص وتحقيق الأهداف والمقاصد التي حددتها حكومات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يشتمل تقرير سوق مصادر الطاقة المتجددة لوكالة الطاقة الدولية في عام 2015 تقيما لإمكانيات الطاقة المتجددة في المنطقة، وللمساعدة على دعم كفاءة الطاقة، تعاونت وكالة الطاقة الدولية مع منظمات دولية وجامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في القاهرة على صياغة سلسلة من توصيات السياسات بشأن كفاءة الطاقة يمكن نشرها في أنحاء المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، بحثت الوكالة ونشرت ورقة متعمقة تبحث سبل دعم والتعجيل بنشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في عدد من الدول بما فيها المغرب وتونس ومصر والأردن. يشكل ذلك جزءا من مشروع أكبر يموله للتنمية والتعمير ويعتمد على منهجية وكالة الطاقة الدولية لتقييم ومتابعة تغلغل الطاقة المتجددة وتقنيات الكفاءة.

إن تعزيز تنمية مصادر الطاقة المتجددة يتسم بأهمية لخلق الوظائف وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة وتويع الاقتصاد. يجب على دول منطقة الشرق الأوسط أن تنشئ إطارا فعالا للسياسات لجذب الاستثمار الخاص في القطاع وجني فوائد الهيئات الطبيعية التي تملكها من الموارد المواتية، وعلى الأخص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

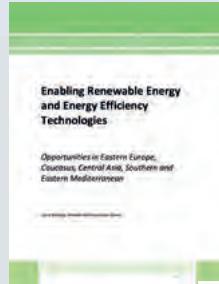
وتعمل مجموعة العمل الخاصة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن الطاقة والبنية التحتية منذ عام 2010 على صياغة توصيات للسياسات لتساعد على حث الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بحيث تدع صناع السياسات يستفيدون من آراء وتجارب القطاع الخاص. تعمل مجموعة العمل الخاصة على دعم النمو الأخضر وتساهم في استراتيجية النمو الأخضر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بحيث تقدم توصيات تناسب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويوضح إصدار مصادر الطاقة المتجددة في



وفي 2013 و 2014، أجرت وكالة الطاقة الدولية مراجعة متعمقة للمغرب. رحبت المراجعة بجهود المغرب لخفض فاتورة استيراد الطاقة وانبعثات الغازات بفعل الاحتباس الحراري عن طريق التنوع باستخدام مصادر الطاقة المتجددة (الرياح والطاقة الشمسية وكذلك توليد الكهرباء من المياه) ورفع كفاءة الطاقة إلى مستوى الأولوية الوطنية. اتخذت أيضا خطوات مهمة لخفض - وفي بعض الأحيان الإزالة الكلية - دعم الوقود الحفري. هذه التحديات التي تتعلق بالطاقة تشترك جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتبقى وكالة الطاقة الدولية أيضا ملتزمة التزاما كاملا بالحوار بين المنتج والمستهلك وعمل منتدى الطاقة الدولي على زيادة شفافية أسواق الطاقة. وللمعاونة من خلال تقديم مشورات بشأن طائفة من القضايا مثل اتجاهات السوق وإصلاح السياسات. تنشر وكالة الطاقة الدولية حاليا تقارير السوق المتوسطة بشأن أسواق النفط والغاز على السواء ومجموعات شاملة من بيانات الطاقة بما في ذلك من أجل مطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

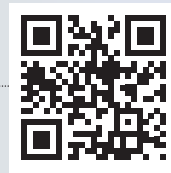
www.oecd.org/mena/investment/mena-oecdtaskforceonenergyandinfrastructure.htm

www.oecd.org/mena/investment/renewable-energies-mena-2013.htm

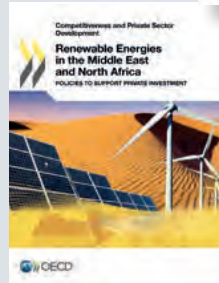


التمكن من الطاقة المتجددة
وفرض تقنيات كفاءة الطاقة
في شرق أوروبا والقوقاز
وآسيا الوسطى وجنوب وشرق
حوض البحر المتوسط

سياسات الطاقة خارج
دول وكالة الطاقة الدولية:
المغرب 2014



مَسْح الكُتْرُونِي
للقراءة



التنافسية وتنمية القطاع
الخاص: مصادر الطاقة
المتجددة في الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا: سياسات دعم
الاستثمار الخاص

تقرير سوق الطاقة المتجددة
على المدى المتوسط 2015



مَسْح الكُتْرُونِي
للقراءة



المشاركة في كيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والأنشطة على مستوى الحكومات

إن تعاون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يسهل مشاركة أكبر للدول العربية في كيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويشارك شركاء في كيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بما في ذلك المشاريع أو إعداد أو مراجعة الأدوات القانونية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لفترة مفتوحة بنفس حقوق التزامات الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويشارك المشاركون في كيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لفترة مفتوحة، باستثناء المناقشات التي يعلن أنها سرية.

خطة الجبوب - مصر (منتسبة)، المغرب (منتسبة)، تونس (منتسبة)

لجنة المنافسة وجميع الكيانات الفرعية - مصر (مشاركة)

لجنة سياسة المستهلك - مصر (مشاركة)

مجموعة العمل بشأن سلامة المنتج للاستهلاك - مصر (مشاركة)

المجموعة الاستشارية للتعاون مع النظم الاقتصادية الشريكة - دولة الإمارات (منتسبة)

لجنة حوكمة الشركات (اللجنة الرئيسية فقط) -

المملكة العربية السعودية (منتسبة)

خطة البذور الصليبية وأنواع أخرى زيتية أو ليفية - مصر (منتسبة)،

المغرب (منتسبة)، تونس (منتسبة)

لجنة المساعدات التنموية - قطر (مشاركة)، المملكة العربية السعودية (مشاركة)،

دولة الإمارات (مشاركة)

المجلس الحاكم لمركز التنمية - مصر (منتسبة)، المغرب (منتسبة)،

تونس (منتسبة)

لجنة سياسة الاقتصاد الرقمي - مصر (مشاركة)

لجنة الشؤون المالية - المملكة العربية السعودية (منتسبة)

المنتدى العالمي بشأن البيئة - دولة الإمارات (شكل آخر من المشاركة)

المنتدى العالمي بشأن المعاهدة الضريبية - دولة الإمارات (شكل آخر من المشاركة)

المنتدى العالمي بشأن الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية - دولة الإمارات (منتسبة)

خطة العشب وبذور الخضراوات - مصر (منتسبة)، المغرب (منتسبة)، تونس (منتسبة)

منتدى النمو الأخضر والتنمية المستدامة - دولة الإمارات (شكل آخر من المشاركة)

حرية مناقشات الاستثمار في لجنة الاستثمار - مصر (منتسبة)، المغرب (منتسبة)، تونس (منتسبة)

لجنة الاستثمار في جلسة موسعة للعمل المتعلق بإعلان الاستثمار الدولي والمشاريع المتعددة الأطراف - مصر (منتسبة)، الأردن (منتسبة)، المغرب (منتسبة)، تونس (منتسبة)

لجنة البحوث المشتركة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنتدى النقل الدولي - المغرب (منتسبة)

لجنة الحوكمة العامة - مصر (مشاركة)، المغرب (مشاركة)

مجموعة العمل بشأن المراكز الحكومية - مصر (مشاركة)، المغرب (مشاركة)

مجموعة العمل لكبار مسؤولي الحكومة الرقمية (القادة الإلكترونيون) - مصر (مشاركة)، المغرب (مشاركة)

مجموعة العمل لكبار المسؤولين عن النزاهة العامة - مصر (مشاركة)، المغرب (مشاركة)

مجموعة العمل للممارسين الرواد بشأن المشتريات العامة - مصر (مشاركة)، المغرب (مشاركة)

لجنة سياسات التنمية الإقليمية - المغرب (مشاركة)

مجموعة العمل بشأن السياسة الريفية - المغرب (مشاركة)

مجموعة العمل بشأن المؤشرات الإقليمية - المغرب (مشاركة)

مجموعة العمل بشأن سياسات المدن - المغرب (مشاركة)

مجلس الدول المشاركة في الدراسة الدولية للتدريس والتعلم - المملكة العربية السعودية (منتسبة)، دولة الإمارات (مشاركة)

لجنة السياحة - مصر (مشاركة)، المغرب (مشاركة)

لجنة الصلب - مصر (مشاركة)

الانضمام إلى الأدوات القانونية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

مؤتمر المعاونة الإدارية المتبادلة في الأمور الضريبية المعدل بالبروتوكول الذي عدل اتفاقية المعاونة الإدارية المتبادلة في الأمور الضريبية - المغرب¹، تونس، المملكة العربية السعودية

قرار المجلس بشأن المتطلبات المتضاربة التي فرضت على المشاريع المتعددة الجنسية - مصر، الأردن، المغرب، تونس

قرار المجلس بشأن حوافز الاستثمار الدولي وسلبياته - مصر، الأردن، المغرب، تونس

قرار المجلس بشأن الإرشادات العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمشروعات المتعددة الجنسية - مصر، الأردن، المغرب، تونس

قرار المجلس المعدل لخطة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل تطبيق المعايير الدولية للخضراوات والفاكهة - المغرب

قرار المجلس المعدل لخطط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل شهادة التنوع أو الرقابة على حركة البذور في التجارة الدولية - مصر، المغرب، تونس

الإعلان من أجل مستقبل اقتصاد الانترنت (إعلان سيول) - مصر

إعلان التبادل التلقائي للمعلومات في الأمور الضريبية - المملكة العربية السعودية

إعلان تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الريح - تونس

إعلان النمو الأخضر - المغرب، تونس

إعلان الاستثمار الدولي في المشاريع المتعددة الجنسية - مصر، الأردن، المغرب، تونس

الإعلان بشأن اللياقة والنزاهة والشفافية في إدارة الأعمال والمالية الدولية - المغرب، تونس

إعلان استانبول الوزاري بشأن تشجيع نمو مشروعات صغيرة ومتوسطة مبتكرة وتنافسية عالميا - الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، تونس

إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات - جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، السلطة الفلسطينية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، اليمن

توصية المجلس بشأن استثناءات الدول الأعضاء من المعاملة الوطنية والتدابير التي ترتبط بالمعاملة الوطنية فيما يتعلق بالاستثمار من قبل المشاريع التي أسست ويديرها أجنب - مصر، الأردن، المغرب، تونس

توصية المجلس بشأن استراتيجيات الحكومة الرقمية - مصر، المغرب

توصية المجلس بشأن إرشادات العناية الواجبة من أجل سلاسل إمداد مسئولة للمعادن من مناطق متأثرة بالنزاعات ومحفوفة بالخطر - المغرب

توصية المجلس بشأن استثناءات الدول الأعضاء من المعاملة الوطنية والتدابير التي ترتبط بها فيما يتعلق بالوصول إلى ائتمان الصارف المحلية وسوق رأس المال - مصر، الأردن، المغرب، تونس

توصية المجلس بشأن استثناءات الدول الأعضاء من المعاملة الوطنية والتدابير التي ترتبط بها في فئة المساعدات الرسمية والدعم الرسمي - مصر، الأردن، المغرب، تونس

توصية المجلس بشأن استثناءات الدول الأعضاء من المعاملة الوطنية والتدابير التي ترتبط بها فيما يتعلق بقطاع الخدمات - مصر، الأردن، المغرب

توية المجلس بشأن تدابير الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمشاريع التي يديرها أجنب في الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والقائمة على أساس النظام العام والمصلحة الأمنية الأساسية - مصر، الأردن، المغرب، تونس

توصية المجلس بشأن حوكمة الأخطار الحرجة - المغرب، تونس

ميثاق بولونيا بشأن سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة - الجزائر، مصر، المغرب، تونس

القرار المعدل الثالث بشأن المعاملة الوطنية - مصر، الأردن، المغرب، تونس

المشاركة في مبادرات وشبكات

حوار السياسات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن التنمية القائمة على أساس الموارد الطبيعية - المغرب

حوار السياسات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن سلاسل القيمة العالمية، وتحويل الإنتاج والتنمية - المغرب

مشروع "العلاقات المتبادلة بين السياسة العامة، والهجرة والتنمية" (مركز منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الاتحاد الأوروبي) - المغرب

مشروع "إحصاءات الموارد في إفريقيا" (مركز منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مركز السياسة الضريبية وتطبيق الضرائب) - المغرب وتونس

مشروع "شمول الشباب" (مركز منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الاتحاد الأوروبي) - الأردن

الحوار والبيانات

إن اللجنة الاستشارية لاتحادات العمال لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منظمة دولية لاتحادات العمال تتمتع بوضع استشاري لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتعتبر الصوت الرسم للحركة العمالية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتتعاون اللجنة الاستشارية لاتحادات العمال مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال إدماج الاتحاد العربي للنقابات في الاتحاد الدولي للنقابات.

تعتبر اللجنة الاستشارية للأعمال والنزاهة لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اتحادا مستقلا للأعمال مخصصا لتقديم المشورة إلى صنّاع السياسات في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومعترف به رسميا من قبل أوساط الأعمال بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تتعاون اللجنة الاستشارية للأعمال والنزاهة لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع المملكة المغربية التي تملك منظمة مشاركة في اللجنة - الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وضلوع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الشبكة البرلمانية العالمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حديث جدا مع مشاركة الأردن والمغرب اجتماعات الشبكة عام 2016. تهدف هذه الشبكة إلى تسهيل الحوار بين البرلماني بشأن إصدار قوانين الإصلاحات وتنفيذها.

وشبكة الأسواق الناشئة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ملتقى ذو توجه يتعلق بالأعمال من أجل التفاوض وتحليل للاتجاهات الاقتصادية، واستراتيجيات الأعمال، وتحديات السياسات. ومع مشاركة خبراء من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتفيديين من القطاع الخاص وصنّاع للسياسات من الدول الناشئة تقدم شبكة الأسواق الناشئة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فرص التواصل وتبادل المعلومات والتعاون فيما يتعلق بهذه القطاعات. وتعد شبكة الأسواق الناشئة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنويا اجتماعا بشأن إفريقيا تشارك فيه دول من شمال إفريقيا. وتقوم شبكة الأسواق الناشئة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا بتطوير شبكة المبادرات العالمية للمؤسسات التي تعمل من أجل التنمية والتي تضم في عضويتها منظمات خيرية من دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر.

www.tuac.org

www.biac.org

www.oecd.org/parliamentarians

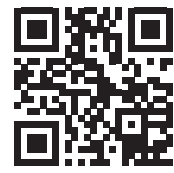
www.oecd.org/dev/oecdemnet.htm

www.oecd.org/site/netfwd



الأخبار والمعلومات حول عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والأحداث التي تنطوي على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متوفرة في

www.oecd.org/mena



OECD iLibrary

اكتشف تقارير وبيانات وتحليلات حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب الاقتصادات الرائدة في العالم في المكتبة الإلكترونية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قاعدة المعرفة العالمية - www.oecd-ilibrary.org

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: شبكة السياسات العالمية



الدول الأعضاء في هذه المنظمة هي: استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، تشيلي، جمهورية التشيك، الدنمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كوريا، لاتفيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي منظمة دولية تساعد الحكومات على معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الاقتصاد المعولم. وتوفر بيئة حيث يمكن للحكومات مقارنة تجارب السياسات والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة وتحديد الممارسات الجيدة والعمل على تنسيق السياسات المحلية والدولية.





أمانة العلاقات العالمية

OECD, 2 rue André Pascal

75775 Paris Cedex 16

France

www.oecd.org/globalrelations

GRS.contact@oecd.org

www.oecd.org/MENA

سبتمبر 2016